صندوق النفقة
الفلسطيني

#نوزعوهم

التقرير السنوي
٢٠٢٠

صندوق النفقة
الفلسطيني

التقرير السنوي
٢٠٢٠

تم طباعة وتصميم هذا التقرير بتمويل من مشروع حياة

حياة
انهاء العنف ضد المرأة

Canada UN WOMEN United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women UNFPA UN-HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE UNODC United Nations Office on Drugs and Crime

جدول

المحتويات

04 كلمة المدير العام

06 المقدمة

08 توجه الصندوق

10 الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات والهيئات الوطنية

14 القسم الأول: دفع جميع أحكام النفقات لمستحقيها وفقا للأحكام القضائية

30 القسم الثاني: المساءلة وزيادة نسبة الأموال المستردة

40 القسم الثالث: تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها الصندوق

48 القسم الرابع: استدامة الصندوق

كلمة المدير العام

هذا العام استثنائي لنا وبامتياز، رغم موجة كورونا التي اجتاحت العالم ومصاب الإنسانية الجلل الذي أحدث غصة يصعُب محوها في أمد قصير، ولكنها طبائع من يتمتعون بتفكير نقدي ومعرفي ممن يجعلون من المصائب على شدة قسوتها فرصة لمراجعات، مخاضات، خلخلات وتغييرات ومن ثم بناء. فالكورونا فرصة طرقت أبوابنا، ولكن كثيرين لم يفتحوا لها الأبواب وقليل بالكاد بادر بشق نوافذها على استحياء قبل فواتها، بينما نحن كصندوق نجحنا في اصطياد ثمارها.

وفي خضم مواجهة الصندوق لجائحة كورونا بعد إعلان حالة الطوارئ في البلاد، وبعد تعثر عمل المؤسسات الذي ازداد تعقيدا في ظل عمق وتوغل النظام الاستعماري المقيد لإمكانيات وصول المجتمع إلى السيطرة واستثمار مواردهم. تبين أننا في مصائد وتحديات زادت من شدتها ندرة المصادر الشحيحة أساسا. وهذا فتح الباب أمام نقاشات موسعة حول جودة التدخلات والمبادرات السابقة من حيث قيامها بشكل فعلي على بناء وتعزيز قدرات المؤسسات ومدى استدامة تأثير هذه التدخلات، ومدى قدرتنا على التعامل بشكل ممنهج وفعال مع

آثارها من حيث مقاومة الجائحة والحد من آثارها على الفئات الأكثر انكشافا.

وترسيخا لمبدأ العقد الاجتماعي بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنية الذي يعتبرون وقود الحكومة الرشيدة وبناء الدولة، ومن منطلق وعينا وإدراكنا ومسؤوليتنا الوطنية والأخلاقية والاستشرافية، استنهض الصندوق جل إمكاناته وقدراته للإيفاء بالتزاماته تجاه المجتمع والفئات المستحقة للنفقة وتحمل كافة المسؤوليات الملقاة حرصا منا على عدم تعريض المجتمع لمزيد من الهزات والصراعات وغياب الاستقرار الذي يضعف سيادة القانون ويكرس المناطقية والعشائرية والفردانية على حساب مواطنية الفئات المجتمعية على اختلافها.

الصندوق رغم التحديات التي واجهته تحديدا بعد توقف إيراداته بفعل إغلاق المؤسسات وتعطيل الحياة العامة، إلا أن جهوزية الصندوق من حيث توفر قواعد بيانات وأنظمة داخلية موائمة وتجهيزات البنية التحتية والقدرات البشرية والمرونة المكتسبة لتفعيل الموارد البشرية والمادية داخل وخارج الصندوق ساهم في مقاومة تأثيرات جائحة كورونا والاضطلاع بدور ريادي لتعزيز السلم الأهلي والعدالة بشقيها: الحماية والمساءلة.

أيضا صندوق النفقة اصطاد الفرصة بخروجه عن بعض الإدراكات، وإزاحة النظر إلى القيم المشتركة التي يتحلى بها طاقم الصندوق تجاه الفئات المستحقة للنفقة من الصندوق في مختلف محافظات الوطن، ومن بينها قيم الانتماء والعطاء والمسؤولية في محاولة منا لرفع المعنويات الجمعية والفردية للطاقم بفعل الظروف العصيبة التي مرت بها البلاد ولا زالت، والمحاولة في الحفاظ على المناعة المعنوية لهم، وتعزيز الثقة لديهم بقدرتهم على تجاوزها من خلال المزيد من بذل العطاء المادي والحسي تجاه الفئات المستحقة للنفقة، من خلال إبقاء أبوابه مفتوحة بالرغم من صدور قرار تعطيل عمل المؤسسات، باعتبارهم يمثل أحد أعمدة قطاع العدالة: مساءلة وحماية. وكان هذا يعني مضاعفة ساعات عمل الطاقم. كورنا كانت أيضا بمثابة صيد ذهبي لاكتشاف مواطن القوة ومواطن الضعف ومساندتنا في تعزيز روح العمل الجماعي التي كانت سائدة ولكنها عمقتها باكتشاف عجائبي لمزيد من الطاقة الكامنة لدى فريق العمل في حالات التعرض للصدمات التي أظهرت لنا مدى قوتها وقدرتها على مساندتنا في العمل عن بعد.

كورونا جعلتنا أقارب وكانت لنا بمثابة فرصة أبدعنا في التقاطها ولم نبق تحت تأثير العجز والأماني، إذ قمنا بمراجعات حثيثة لجميع الأنظمة، السياسات والإجراءات المعمول بها في الصندوق، بحيث تكون أكثر فعالية، وأكثر دقة وأكثر حسما وأكثر مرونة بما ينسجم مع حالة الطوارئ التي سادت البلاد. كما قمنا باستنهاض شركائنا وبناء مزيد من الشراكات المحلية، الإقليمية والدولية بخاصة مع القطاع الخاص والدول المانحة.

كورونا حقا كانت فرصة استثنائية، قفزت نحو أحضاننا وتمكنا من التقاطها إلى حد ما، لتحويل تحدياتها فرص بناء وتطوير للمستقبل، ولكنها لا يمكن أن تكون من نصيب القاعدين.

المقدمة

في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، واستناداً للمرسوم الرئاسي رقم (1) لسنة 2020م بإعلان حالة الطوارئ لمواجهة فيروس كورونا في الخامس من آذار في جميع الأراضي الفلسطينية. ما نتج عنه من توقف شبه كامل لجميع أعمال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، باستثناء قطاعات الصحة، الأمن، الحماية الاجتماعية والإعلام. وقد كان لهذا القرار تأثيراً مباشراً على إيرادات صندوق النفقة المتأتية من رسوم شهادات الميلاد وعقود الزواج وحجج الطلاق بشكل تام[1]، بعد أن تم إغلاق دوائر تسجيل المواليد في وزارة الداخلية والمحاكم الشرعية التي أغلقت أبوابها أمام المراجعين والمراجعات.

وبلا شكٍ كان لهذا الوضع تأثيرات اجتماعية، اقتصادية، صحية ونفسية على المجتمع الفلسطين، كظهور فئة الفقراء الجدد وتزايد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي. ما يعني أن الفترة القادمة ستشهد ارتفاعاً في أعداد المستفيدين من خدمات الصندوق. وإذا ما علمنا أن العدد الإجمالي من المستفيدين/ ات في العام2020 بلغ (16,454)، في حين بلغ (15,363) في العام 2019 مقارنة مع (11,869) في العام 2018، غالبيتهم من الأطفال (74.84%)، فيما شكلت النساء، كبار السن وذوي الإعاقة (25.16%).

وعليه، وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية والحقوقية الملقاة على عاتق مؤسسات الدولة بشكل عام، وما يقع على عاتق صندوق النفقة على وجه الخصوص كان لا بد لنا من التحرك بشكل سريع لحماية الحقوق المالية للأسر المنكشفة من الفئات المستحقة للاستفادة، وتوفير حياة كريمة لمن صدرت لهم أحكام النفقة من النساء، الأطفال، كبار السن، وذوي الإعاقة. وكان لِزاماً على الصندوق بالتحرك بشكل سريع، كونه يُشكل اللاعب الأساسي والوحيد للفئات المستفيدة منه، تحديداً أن ذات الفئات غير مدرجة بباقي الخطط الوطنية وعبر القطاعية، وغير مصنفة ضمن الفئات الفقيرة أو الأشد فقراً، لوجود المكلف شرعاً وقانوناً بالإنفاق عليهم، ولكنه متهرب من التزاماته الشرعية والاجتماعية والقانونية، على عكس فئات الأيتام والأرامل والفقراء ممن لا دخل لهم، والمدرجين ضمن الخطط الوطنية وعبر القطاعية.

انطلاقاً من ذلك، وتحقيقاً للعدالة بشقيها الحماية والمساءلة، طور الصندوق خطة طوارئ شمولية طموحة لا تقتصر على الحد الأدنى من تقديم الخدمة المالية لحماية

1 موارد الصندوق وفق المادة (10) من قانون صندوق النفقة رقم (6) لسنة 2005 والمعدل بقرار بقانون رقم (12) لسنة (2015).

الأسر المستحقة للنفقة، بفعل الظروف التي تمر بها البلاد، بل أخذت على عاتقها الاستمرار في تقديم خدمات شمولية اقتصادية، اجتماعية، قانونية ونفسية. أضف/ي إلى ذلك، أن هذه الظروف لم تثن الصندوق عن دوره في مساءلة الفارين من العدالة.

وتحقيقا لخطة الطوارئ الشمولية هذه، عكف الصندوق خلال هذه الفترة على استنهاض جل موارده البشرية في جميع محافظات الوطن ليل نهار من أجل إبقائه درعا حاميا للعدالة وعلى مستوى وطني. وقد استثمر الصندوق كل الإمكانات المتاحة لديه بما فيها وسائل الاتصال المرئية والمسموعة ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي، لتلبية احتياجات الأسر المستحقة للنفقة ولضمان صرف النفقة لمستحقيها وتحديث معلوماتهم ومعلومات المحكوم عليهم لملاحقتهم واسترداد أموال الصندوق. هذا إلى جانب التنسيق والتشبيك مع الشركاء والاطراف ذات العلاقة بعمل الصندوق من مؤسسات حكومية وغير حكومية وقطاع خاص ومجتمع محلي، لرفد موارد الصندوق المالية[2] (نقدية وعينية)، ضمانا لانتظام صرف النفقة لمستحقيها شهرياً، وتقديم سلة خدمات متكاملة كونهم الأسر المتروكة والأكثر تأثرا. جاء ذلك بالتوازي مع استمرار قيام الصندوق بملاحقة ومساءلة الفارين من العدالة باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

2 المنح والهبات والتبرعات والإيرادات المتأتية من الخزينة العامة، من بين موارد الصندوق المالية وبموجب المادة (10) من قانون صندوق النفقة رقم (6) لعام 2005.

توجه الصندوق

يعمل صندوق النفقة الفلسطيني (PMF) من أجل تحقيق العدالة بشقيها المساءلة والحماية، فعلى مستوى المساءلة يعزز الصندوق دور الدولة في سيادة القانون بملاحقة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم كالمنع من السفر، الحبس والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة. والتي بدورها تلزم المحكوم عليهم بدفع قيمة أحكام النفقة لمستحقي النفقة والمقررة بموجب حكم قضائي، واكتسبت صفة الامتياز بتحصيلها كونها أموالاً عامة. وعلى مستوى الحماية يكفل الصندوق حقوق وكرامة الفئات المستحقة للنفقة والدفاع عنها وتمكينها قانونيا، اقتصاديا، اجتماعيا ونفسيا. ويقوم الصندوق بتنفيذ مسؤولياته بصفته مؤسسة عامة ذات إرادة سياسية منسجمة مع المعاهدات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين، تحديدا معاهدة مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 واتفاقية حقوق الطفل.

البيئة التمكينية، المساءلة، والحماية تمثل ثلاث نقاط جوهرية ومترابطة بالنسبة للفئات المستحقة للنفقة من صندوق النفقة الفلسطيني سعيا لتحقيق العدالة. لقد تم تفويض الصندوق قانونياً لمباشرة قضايا النفقة التي لا يتم التعامل معها في المحاكم المختصة حيث تُخصص هناك مدفوعات واستحقاقات لحالات النفقة بشكل عام. وبموجب القانون، يعتبر الصندوق «صندوقًا عامًا عالي الامتياز»، يضع المكلف بالإنفاق أمام مسؤوليته للوفاء بحقوق مستحق النفقة (زوجته، أطفاله، والديه أو أقاربه الغير قادرين على الكسب).

تلعب النفقة دورا حاسما في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع، وتحمي حقوق الفئات المستحقة لها ممن هم بأمس الحاجة إلى حماية حقوقهم الاقتصادية. وإدراكًا لهذه الحقائق، فقد أعطى المشرّع أولوية ملحة لمثل هذه الحالات. فعلى سبيل المثال، وبموجب القانون، يتطلب تنفيذ قرارات محكمة الأسرة المتعلقة بالنفقة إجراءً فوريًا؛ ولا يحتاج إلى انتظار إجراءات التقاضي العادية التي يمكن أن تطيل أمد التقاضي أثناء متابعه القضايا أمام المحكمة المختصة.

أدت كفالة حق المساءلة والحماية إلى إعادة بناء الشعور بالكرامة لدى جميع الفئات المستفيدة، وخاصة النساء. وقد تمكن الصندوق من التصدي، وممارسة النفوذ على الأزواج الحاليين أو السابقين نيابة عن النساء اللائي تعرضن للاستضعاف لفترات طويلة، وظللن تحت رحمة ومزاج أزواجهن وتنصلهم من المسؤولية تجاههن وتجاه

أطفالهن. وهكذا نجح الصندوق بحفظ كرامة المرأة رغم الصعوبات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مع وصمة العار لكونها مطلقة أو مهجورة في مجتمع عربي فلسطيني ينظر للمرأة على أنها سبب الطلاق أو الهجر، ويعتبرها فريسة يسهل التلاعب بها، نظراً لأنها تتحمل عبء إعالة أطفالها وتلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا إلى جانب عدم إدراج العديد من المؤسسات التنموية والاجتماعية في برامجها أية رؤية لدعم تلك النساء المهمشات، مبررين تقاعسهم هذا بأن الأزواج الحاليين أو السابقين ما زالوا على قيد الحياة.

رسّخ الصندوق منذ تأسيسه منهجية شاملة ومتكاملة من الخدمات، من خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فمن أجل الوصول إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون وتشجيع تجاوب المؤسسات الوطنية، وتوفير الحماية والسلامة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمستحقيها، تعاون الصندوق مع مختلف الهيئات الحكومية، بما فيها مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الشرعية، سلطة النقد الفلسطينية، مختلف أجهزة الشرطة ووزارات الداخلية، العدل، المالية، الحكم المحلي، التنمية الاجتماعية والنقل، سلطة الأراضي، وزارة الخارجية والنيابة العامة.

يتطلب الجهد المبذول لتأمين كرامة الفئات المستحقة للنفقة وانتشالها من فقرها أكثر من مجرد بناء شراكات فعالة أو بذل الجهود للمساهمة بوضع التشريعات والسياسات. فعلى سبيل المثال، يجب انشاء سجل مدني للمحاسبة ضمن نظام وطني متكامل يكفل عدم تهرب أي شخص من قرارات المحاكم بشكل عام، والقرارات المتعلقة بالنفقة بشكل خاص. ويتطلع الصندوق إلى بناء المزيد من الشراكات لتقديم المساعدة والتمثيل القانوني بشكل أفضل، لضمان حماية حقوق الفئات المستحقة للنفقة؛ وعلى وجه الخصوص الأفراد الذين يواجهون ظروفًا صعبة قد تمنعهم من اللجوء إلى العدالة. ويشارك الصندوق في السعي لتوفير خدمات تمكّن المستحقين للنفقة من المشاركة في الحياة العامة وتوسيع خياراتهم لبناء المستقبل مع أطفالهم، بالرغم من ظروف الاحتلال وسيطرة الثقافة الذكورية.

الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات والهيئات الوطنية

لصندوق النفقة شراكات مع مختلف الهيئات الحكومية، بما فيها مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الشرعية، سلطة النقد الفلسطينية، أجهزة الشرطة المختلفة، ووزارات الداخلية، العدل، المالية، الحكم المحلي، التنمية الاجتماعية، الشؤون الخارجية، النقل والمواصلات، النيابة العامة وسلطة الأراضي. كما يتشاور الصندوق ويقيم شراكات مع منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والجامعات، وغيرها. وفيما يلي تفصيل تلك الشراكات وكيف تؤدي إلى تحقيق العدالة لمستحقي/ ات النفقة.

مجلس القضاء الأعلى

بناء على الجهود المبذولة سابقا لتوفير الوقت والجهد وضمان اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتحصيل الأموال المصروفة، تم الاتفاق على أن تقوم المحاميات بمراجعة الملفات في دوائر التنفيذ طيلة أيام الأسبوع دون التقيد بأيام محددة أو عدد الملفات. أضف/ي إلى أن جميع أوامر الحبس والحجوزات على الأموال المنقولة وغير المنقولة، تصدر باسم الصندوق بخلاف ما كان عليه الحال. كما تم منح الصندوق ثلاثة حسابات الكترونية على نظام ميزان يمكنه من الاطلاع على آخر تطورات الملفات المتابعة من طرفه.

المحاكم الشرعية

التنسيق والمتابعة مع ديوان قاضي القضاة للتحقق من سريان أحكام النفقة الصادرة لصالح الفئات المستحقة لها وإن طرأ عليها أي تغير أو تعديل (صحة أحكام النفقة الصادرة للفئات المستفيدة من الصندوق وعدم وجود تغيير عليها). هذا بالإضافة إلى العمل على تفعيل المادة (9) / البند (1) من قانون النفقة بالتنسيق والمتابعة مع ديوان قاضي القضاة.

الشرطة

أثمر التعاون مع جهاز الشرطة نتائج ملموسة، حيث تم منح أوامر الحبس الصادرة عن الصندوق أولوية في المتابعة والتنفيذ وتعميم أسماء المحكوم عليهم

الصادرة بحقهم أوامر الحبس على المعابر والجسور. وتم الاتفاق على أن تتم ملاحقة المحكوم عليهم من فئة العمال داخل الخط الأخضر أيام السبت والجمعة بتكثيف دوريات الشرطة على مداخل المدن. كما تمت الموافقة على الربط الالكتروني بين النظام بالصندوق والنظام بالشرطة، عبر فتح شاشة استعلام لمتابعة أوامر الحبس وتحديث بيانات المحكوم عليهم بشكل مستمر، مع بيان أسباب عدم التنفيذ. فالصندوق يعتبر الشرطة شريك أساسي ويتطلع دائماً إلى بناء شراكات حقيقية معه تخدم سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين.

سلطة النقد

يتم الاستعلام بشكل مباشر عن أرصدة المحكوم عليهم لدى البنوك العاملة في فلسطين ومتابعتها مع مراقبي الامتثال بالبنوك لغايات حجزها لصالح الصندوق. مع العلم أنه غالباً ما يتبين بأن جميع المحكوم عليهم المستعلم عنهم لا يوجد لهم حسابات أو أرصدة في البنوك، وهذا قد يعود إلى تحايل أو تهرب المحكوم عليهم لعلمهم بالإجراءات التي ستتخذ بحقهم لئلا يتم الحجز عليها.

وزارة الخارجية

في إطار التعاون المشترك مع وزارة الخارجية فقد قام الصندوق بتزويدهم ببيانات ومعلومات المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد حتى يقوم بإجراء المطلوب من طرفهم بملاحقتهم في أماكن اقامتهم خارج البلاد، وملاحقة من يقيم في الدول المبرم معها اتفاقيات تعاون قضائي، إلى جانب التشبيك مع القنصليات والسفارات الفلسطينية للوصول إلى المحكوم عليهم.

وزارة الداخلية

في إطار التعاون المشترك فقد أثمرت الجهود عن خدمة الاستعلام عن بيانات المحكوم عليهم لغايات ملاحقتهم وضمان مساءلتهم. وتشمل هذه البيانات المعلومات الديموغرافية، بالإضافة إلى استصدار شهادات ميلاد للأطفال المستحقين للنفقة).

هيئة سوق رأس المال/ البورصة الفلسطينية

يقوم الصندوق بالاستعلام بشكل دوري من هيئة سوق رأس المال عن أية أسهم أو سندات مسجلة بأسماء المحكوم عليهم تمهيدا للحجز عليها إن وجدت.

وزارة النقل والمواصلات
وبموجب اتفاقية التعاون يستعلم الصندوق مباشرة عن الأموال المسجلة لدى الوزارة باسم المحكوم عليهم.

وزارة المالية
يستعلم الصندوق بشكل مباشر عن أية رواتب و/او مستحقات تعود للمحكوم عليهم تمهيدا للحجز عليها إن وجدت.

وزارة الحكم المحلي
الاستعلام المباشر عن أية ممتلكات مسجلة باسم المحكوم عليهم في المجالس المحلية والبلديات.

وزارة العمل
الاستعلام عن أية مستحقات تعود للمحكوم عليهم تمهيدا للحجز عليها إن وجدت، بالإضافة إلى منح مستحقي/ات الصندوق فرصة الاستفادة من برامج الوزارة: (تدريب/ فرص عمل/ برامج بطالة).

وزارة العدل
يتم العمل على إدراج صندوق النفقة الفلسطيني ضمن السجل العدلي.

اتحاد الغرف التجارية
الاستعلام عن أية منشآت مسجلة بأسماء المحكوم عليهم لدى الاتحاد.

سلطة الأراضي
الاستعلام المباشر عن الأموال غير المنقولة المسجلة بأسماء المحكوم عليهم.

النيابة العامة
يقوم الصندوق بتقديم طلب للنيابة العامة لرفع القضايا التي يتم فيها التحايل على الصندوق والاستفادة من خدماته دون وجه حق، حيث يتولى المكتب الفني للنائب العام تكييف تلك القضايا تمهيداً لرفعها أمام المحكمة المختصة.

وزارة التربية والتعليم
العمل مع الوزارة لمكافحة ظاهرة التسرب من المدارس، ومنح مستحقي/ ات الصندوق فرصة

الاستفادة من برامج الوزارة، بالإضافة إلى نشر الوعي بالصندوق وخدماته لدى العاملين في الوزارة ومرشدي/ ات المدارس.

المالية العسكرية
الاستعلام عن أية رواتب و/أو مستحقات تعود للمحكوم عليهم.

هيئة التقاعد
الاستعلام المباشر عن أية مستحقات تعود للمحكوم عليهم.

وزارة التنمية الاجتماعية
مؤسسة شريكة في مجال حماية ودعم وتمكين مستحقي/ ات النفقة.

وزارة شؤون المرأة
وزارة شريكة في مجال دعم وتمكين الفئات المستحقة للنفقة.

وزارة الاقتصاد
شريك بهدف إدراج مستحقي/ ات النفقة ضمن برامجها وخدماتها.

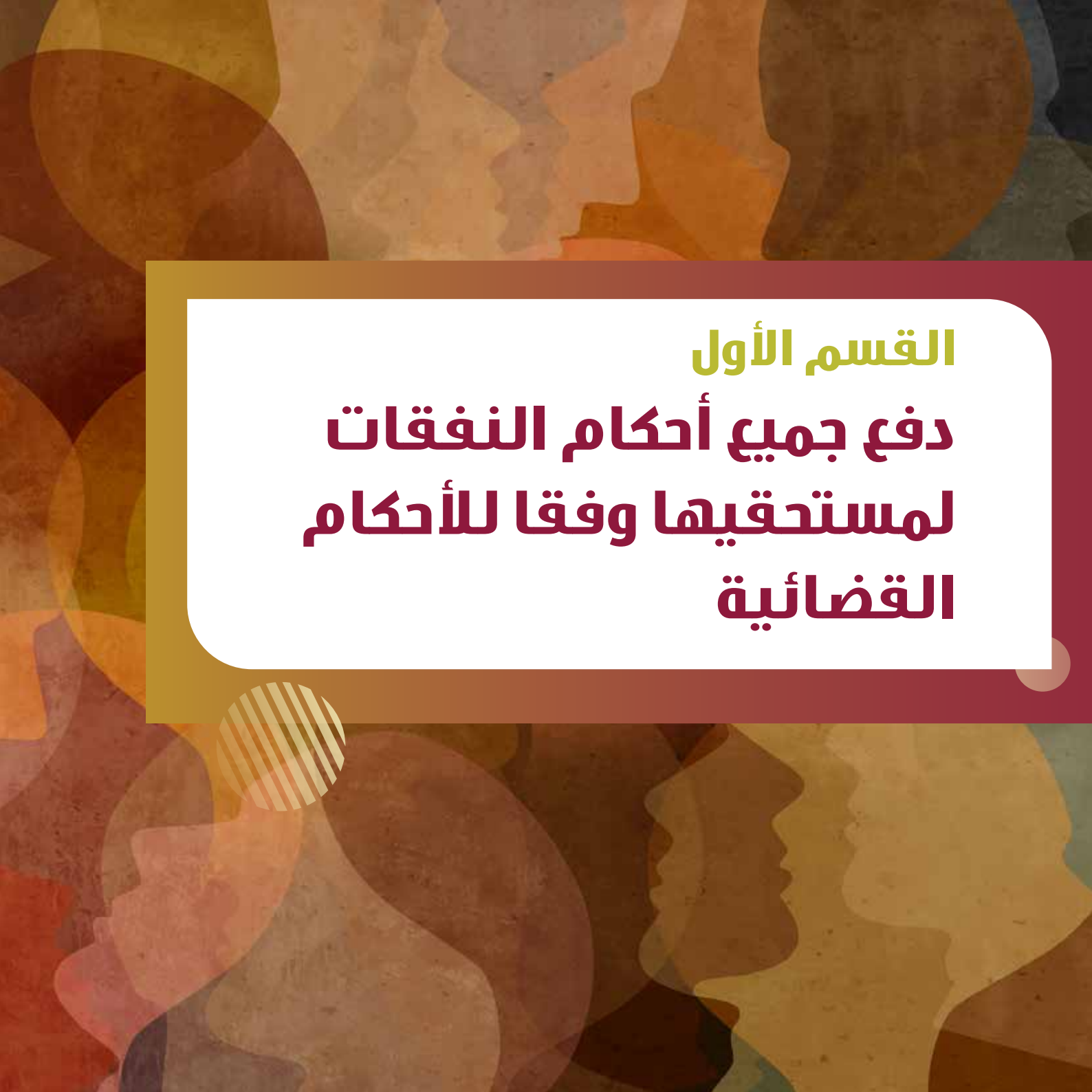

القسم الأول

دفع جميع أحكام النفقات لمستحقيها وفقا للأحكام القضائية

ضمان وصول الصندوق للفئات المستحقة للنفقة

يقوم الصندوق باستخدام كل الوسائل المتاحة لنشر المعرفة بالصندوق، ولكن وبفعل جائحة كورنا فقد كثف الصندوق جهده هذا العام 2020 على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى إنتاج الصندوق لمواد تعريفية وفيديوهات خاصة لمستحقي/ ات النفقة من نساء وأطفال لإظهار الأثر الذي يتركه كفالة الحق على حياتهم بعنوان: «صندوق النفقة يجعلنا أقارب»، وأيضا فيديوهات مع مؤثرين في المجتمع الفلسطيني، وفيديوهات بعنوان لحظات مؤثرة يتحدث فيها الطاقم عن تجاربه في الصندوق وتأثير كفالة الحق على حيوات الفئات المستحقة للنفقة، بالإضافة إلى عقد لقاءات وجاهية ما قبل جائحة كورنا مع عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى التواصل مع دوائر التنفيذ والمحامين وغيرها. وأخيرا، استثمار الوسائل المتاحة مثل تطبيق الزووم لعقد لقاءات مع المؤسسات غير الحكومية والبلديات، بالإضافة إلى لقاءات إعلاميين وإعلاميات لغايات تطوير خطاب نسوي نوعي يرسخ قيم العدالة بشقيها الحماية والمساءلة.

وبخصوص جهات التحويل وبحسب الرسم البياني أدناه، فقد شكلت فئة الأصدقاء والاقارب الجهة الأكثر

في العام 2020، دفع الصندوق قيمة أحكام النفقة لمن تنطبق عليهم معايير الاستفادة من الصندوق لـ (16,454) مستحق/ ة من الأطفال، كبار السن، النساء وذوي الإعاقة. وقد بلغت قيمة النفقات المصروفة (5,880,007.20) شيقلا شملت جميع أنواع النفقات (طفل، ابن، بنت، تعليم، علاج، أجرة رضاعة، أجرة حضانة، مسكن، نفقة عدة، نفقة زوجة، نفقة والدين، نفقة أقارب من ذوي الإعاقة).

جهات تحويل الفئات المستحقة للنفقة ونسبة تحويل كل جهة

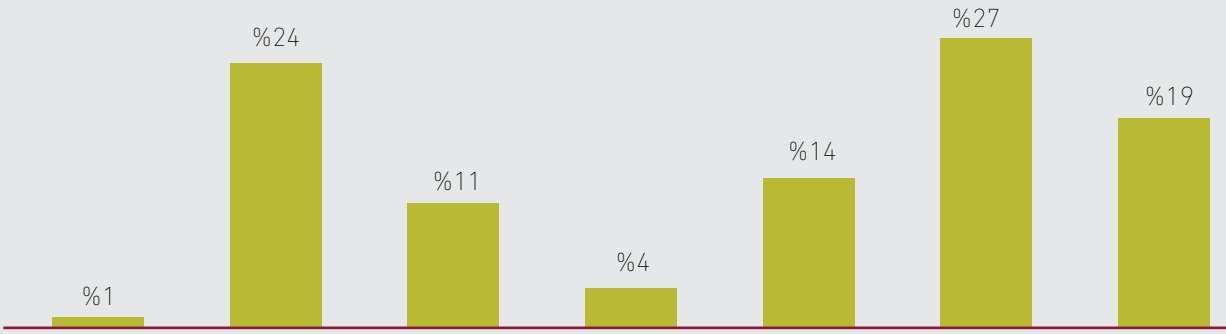

تحويلا للفئات المستحقة للنفقة بنسبة وصلت (26.7%) في العام 2020، مع تراجع المحاكم الشرعية عن مركز الصدارة في التحويل الذي احتلته عام 2019 وبنسبة بلغت (32.08%). وربما هذا يعود إلى عاملين: الأول الإغلاقات المتكررة للمحاكم المختصة بسبب جائحة كورونا، والثاني، اتساع المعرفة لدى الأصدقاء والأقارب نتيجة تكثيف العمل على هذا النشاط عبر وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. واحتلت جهة المحامين المرتبة الثانية لهذا العام (24.4%)، وتراجعت المحاكم الشرعية للمرتبة الثالثة (19.4%)، تلاها مؤسسات وزارات حكومية ودوائر التنفيذ.

الفئات المستحقة للنفقة من الصندوق

وصل العدد الإجمالي للفئات المستحقة للنفقة من الصندوق ما مجموعه (16,454) مستحق/ة، مقارنة مع (15,363) مستحق/ة في العام 2019. وتشير البيانات أن الأطفال شكلوا النسبة الأكبر من مستحقي/ ات النفقة بنسبة وصلت إلى (74.84%)، (47.4%) ذكور مقابل (52.5%) إناث والبالغ عددهم (12,314) طفل/ة مستحق/ة في العام 2020 مقارنة مع (11,725) طفل/ة عام 2019، أي بنسبة نمو بلغت (5%). الرسم البياني أدناه يوضع الزيادة في عدد الأطفال مقارنة مع باقي الفئات المستحقة للنفقة خلال الأعوام (2014-2020). ومن الجدير بالذكر بأن نسبة الفئات المستحقة للنفقة

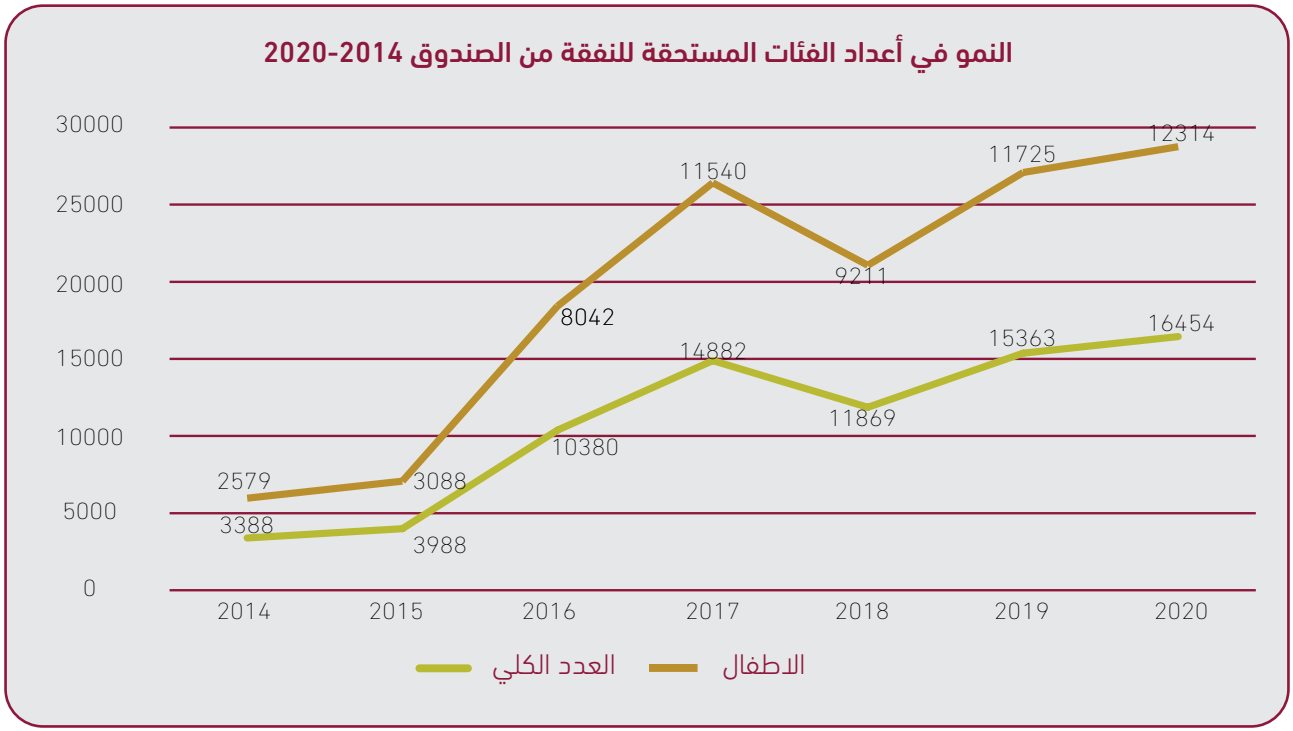

والمعتمدة بشكل كامل على الصندوق ارتفعت بنسبة (4%) في العام 2020 لتصل إلى (50.3%) مقارنة مع (46.3%) في العام 2019. في حين انخفضت نسبة من يعتمدون على مصادر دخل أخرى إلى جانب دخلهم من الصندوق بواقع (4%) أيضا لتصل إلى (49.7%) في العام 2020 مقارنة مع (53.7%) في العام 2019.

نسبة الفئات المستحقة للنفقة والمعتمدة بشكل كلي على الصندوق مقارنة مع من لديهم مصادر دخل أخرى

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للنساء اللواتي يرأسن أسرهن والمستحقات للنفقة من الصندوق والبالغ عددهن (551) مستحقة، فقد أظهر الرسم البياني أدناه أن منطقة الوسط (محافظات رام االله والبيرة، القدس، سلفيت وأريحا) في الضفة الغربية، لا زالت تحتل مركز الصدارة من حيث عدد النساء المستحقات للنفقة على مدار الأعوام الثلاثة 2018، 2019 و2020، بنسبة وصلت إلى (38.6%) في العام 2020 مقارنة مع (47.9%) و(63.4%) لعامي 2019، 2018 على التوالي. تليها منطقة الشمال (نابلس، طوباس، قلقيلية، جنين وطولكرم)؛ بنسبة وصلت إلى (36.2%) في العام 2020 مقارنة مع (35.31%)، (46.65%) لعامي 2019، 2018 على التوالي، وأخيراً منطقة الجنوب (الخليل وبيت لحم)، بنسبة وصلت إلى (25%) مقارنة مع (16.7%) و(22.07%) لعامي 2019، 2018 على التوالي.

التوزيع النسبي لمستحقي/ات النفقة بحسب المنطقة 2018-2020

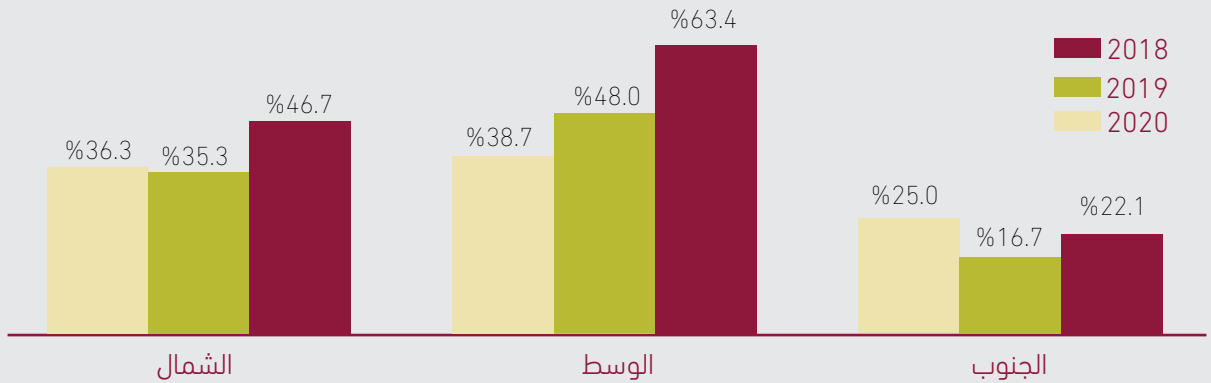

وبالنسبة لتوزيع النساء اللواتي يرأسن أسرهن والمستحقات للنفقة بحسب التجمعات السكانية (مخيم، قرية، مدينة)، فقد احتلت القرى مركز الصدارة من حيث عدد النساء اللواتي يرأسن أسرهن بنسبة وصلت إلى (48.4%) مقارنة مع (38.6%) من المدن و(12.3%) من المخيمات.

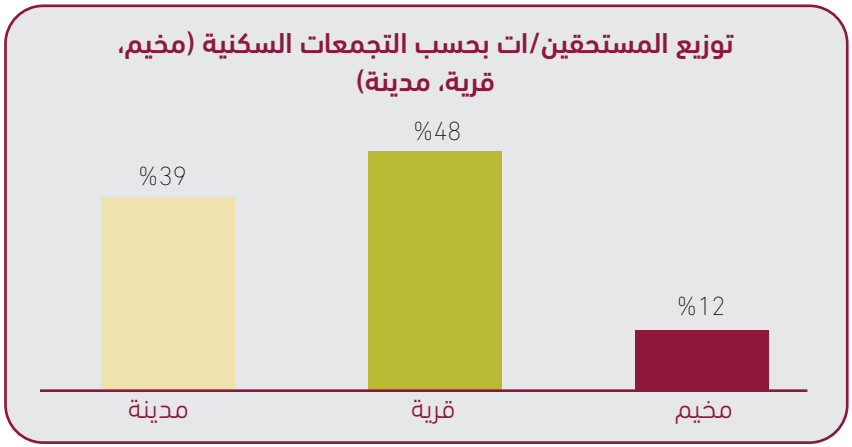

التوزيع النسبي للنساء المستحقات للنفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب الحالة الاجتماعية

وبخصوص الحالة الاجتماعية للنساء المستحقات للنفقة ممن يرأسن أسرهن، تشير بيانات الإدارة القانونية في الصندوق كما في الرسم البياني أدناه، أن (52.6%)، منهن مطلقات، (33.9%) منهن لا زالت العلاقة الزوجية قائمة بينهن وبين المحكوم عليهم، و(10.8%) متزوجات من زوج آخر غير المحكوم عليه. أما الأرامل فقد شكلت نسبتهن (1.8%)، وهن إما حاضنات للصغار أو مستحقات نفقة أم.

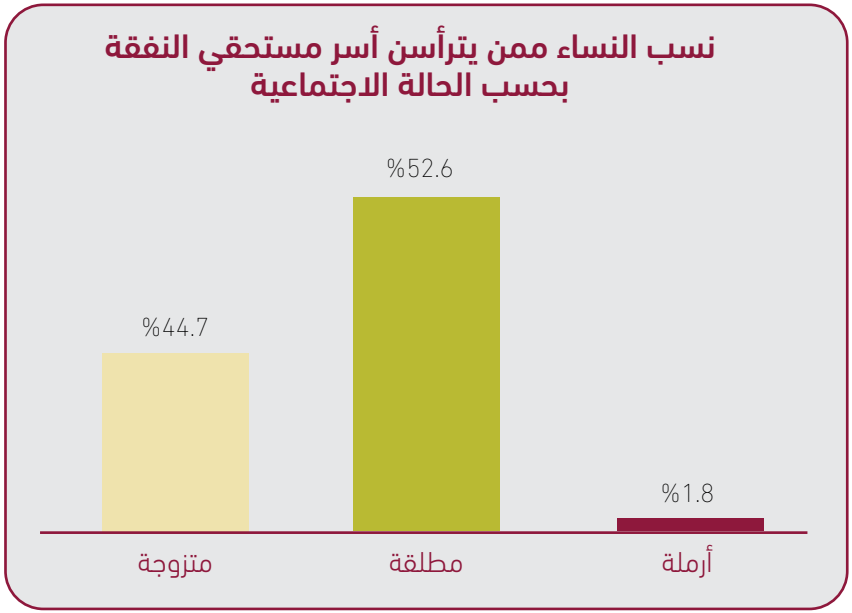

الفئات العمرية للنساء المستحقات للنفقة ممن يترأسن أسرهن

شكلت الفئة العمرية (31 – 40) للنساء المستحقات للنفقة ممن يترأسن أسرهن النسبة الأعلى (44.8%) من بين الفئات العمرية الأخرى المستحقة للنفقة من الصندوق، تلاها النساء من الفئة العمرية (41 فما فوق بنسبة (36.2%)، ومن ثم الفئة العمرية (21 30-)، في حين لم تتجاوز الفئة العمرية (16 – 20) ما نسبته (0.3%) فقط.

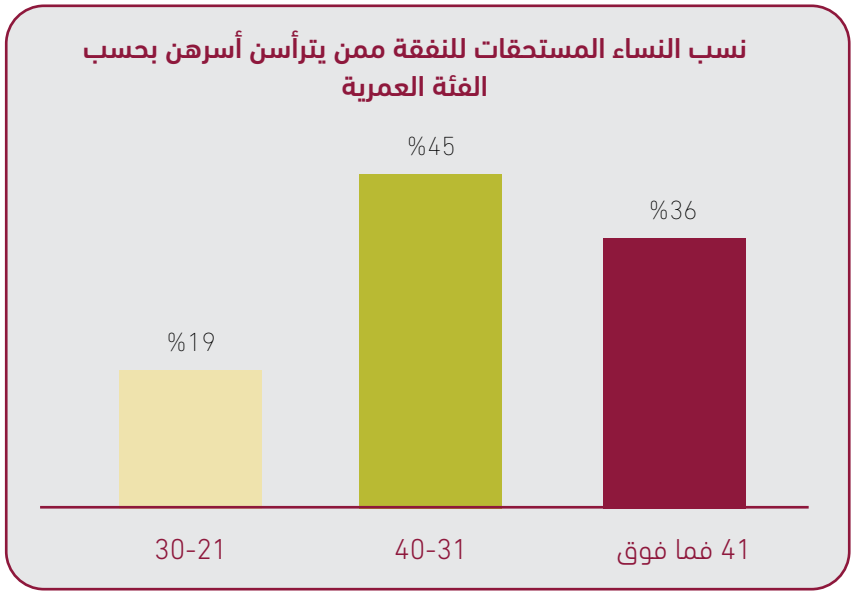

المستوى التعليمي للنساء المستحقات للنفقة ممن يترأسن أسرهن

على المستوى التعليمي للنساء اللاتي يرأسن أسرهن، يشير الرسم البياني أدناه، أن مرحلة التعليم الثانوية شكلت النسبة الأعلى من بين المراحل التعليمية (33%)، في حين حصدت الأمية النسبة الأقل (1.0%) مقارنة مع المستويات التعليمية الأخرى. أنظر/ ي الرسم البياني أدناه:

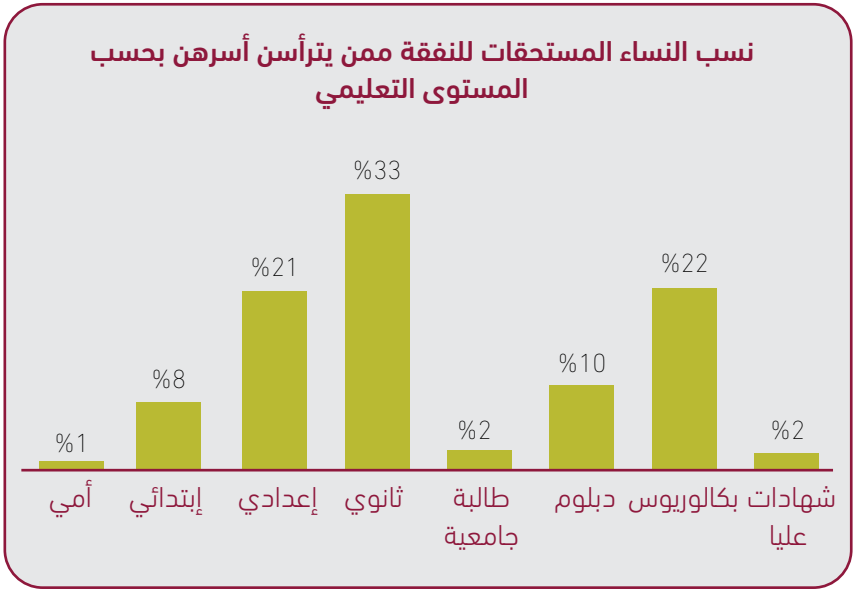

الإقامة مع الأهل أو بشكل منفصل عن الأهل

فيما يتعلق بطبيعة سكن الأسر التي تترأسها نساء والمستحقة للنفقة، فقد أشارت بيانات الإدارة القانونية أن هناك ارتفاعا بواقع (8%) في نسبة الأسر التي تسكن في بيوت مستقلة، إذ بلغت النسبة (50.2%) في العام 2020، مقارنة مع (42.29%) في العام 2019. بالمقابل انخفضت نسبة الأسر التي تترأسها نساء ممن يقيمون مع الأهل بواقع (8%)، حيث بلغت نسبة من يسكنون مع الأهل (49.7%) في العام 2020، مقارنة مع (57.7%) في العام 2019. هذه الأرقام تشير إلى الدور الذي يلعبه الصندوق في حياة الأسر التي تترأسها النساء وتمكينهن اقتصادياً بما ينعكس إيجابياً على اتخاذ قرارات حقيقية وغير مقنعة بشأن السكن بشكل منفصل عن الأهل وضمان حياة مستقلة ومستقرة لها بعيدا عن الضغوطات العائلية. انظر/ي الرسم البياني المجاور.

وبخصوص ملكية منازل الأسر مستحقة النفقة اللاتي تترأسها نساء ممن يقمن بشكل منفصل عن الأهل، تشير ذات البيانات كما في الرسم البياني أدناه، أن انخفاضاً حدث في نسب الأسر التي تقيم

توزيع الأسر المستحقة للنفقة التي تترأسها نساء بحسب إقامة الأسر

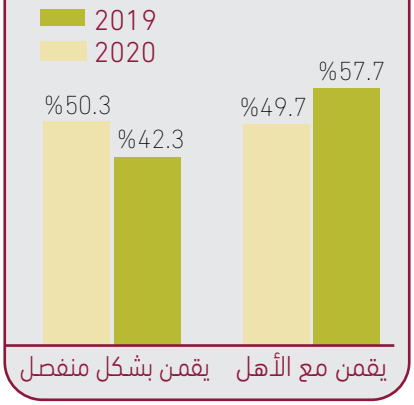

في منازل مستأجرة بواقع (14.2%)، إذ بلغت نسبتهم (45.8%) في العام 2020 مقارنة مع (60%) في العام 2019. بالمقابل ارتفعت نسبة الأسر التي تقيم في منازل مملوكة لهم من (30.77%) في العام 2019 إلى (39.7%) في العام 2020، أي بواقع زيادة بلغت (9%)، ولكن ملكيته في الواقع تعود للزوج باعتباره منزل الزوجية الأصلي، والمحكوم عليه خارج البلاد. أما الأسر ممن يقيمون بشكل منفصل بدون مقابل (منازل تعود ملكيتها لأهل النساء المستحقات للنفقة)، فقد بلغت (14.4%) في العام 2020 مقارنة مع (9.23%) في العام 2019، أي بنسبة ارتفاع بلغت (5.17%).

الأسر المستحقة للنفقة اللاتي تترأسها نساء ممن يقمن بشكل منفصل عن الأهل بحسب ملكية السكن

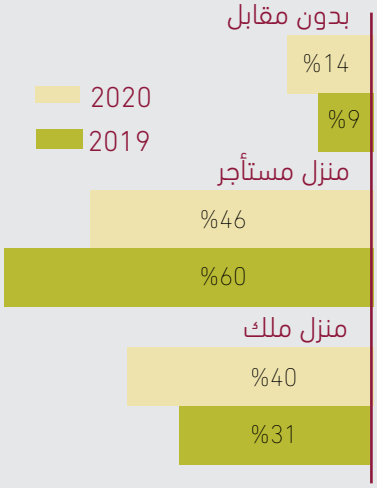

توزيع الفئات المستحقة للنفقة بحسب الجنس

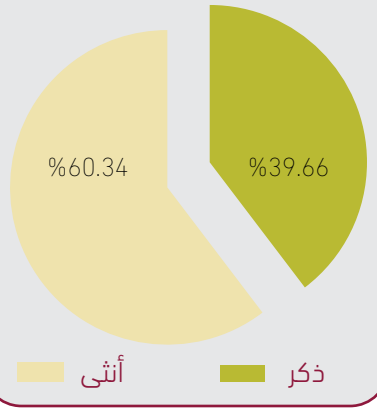

التوزيع النسبي للنفقات المستحقة بحسب نوعها

وفيما يتعلق بالنفقة وفقا لأنواعها، يتضح من الرسم البياني أدناه أن نفقة الأبناء احتلت المرتبة الأولى وبنسبة بلغت (74.8%)، تلاها نفقة الزوجات (12.48%)، والرسم البياني أدناه يوضح أنواع النفقات ونسبها من بين الأنواع الأخرى من النفقات.

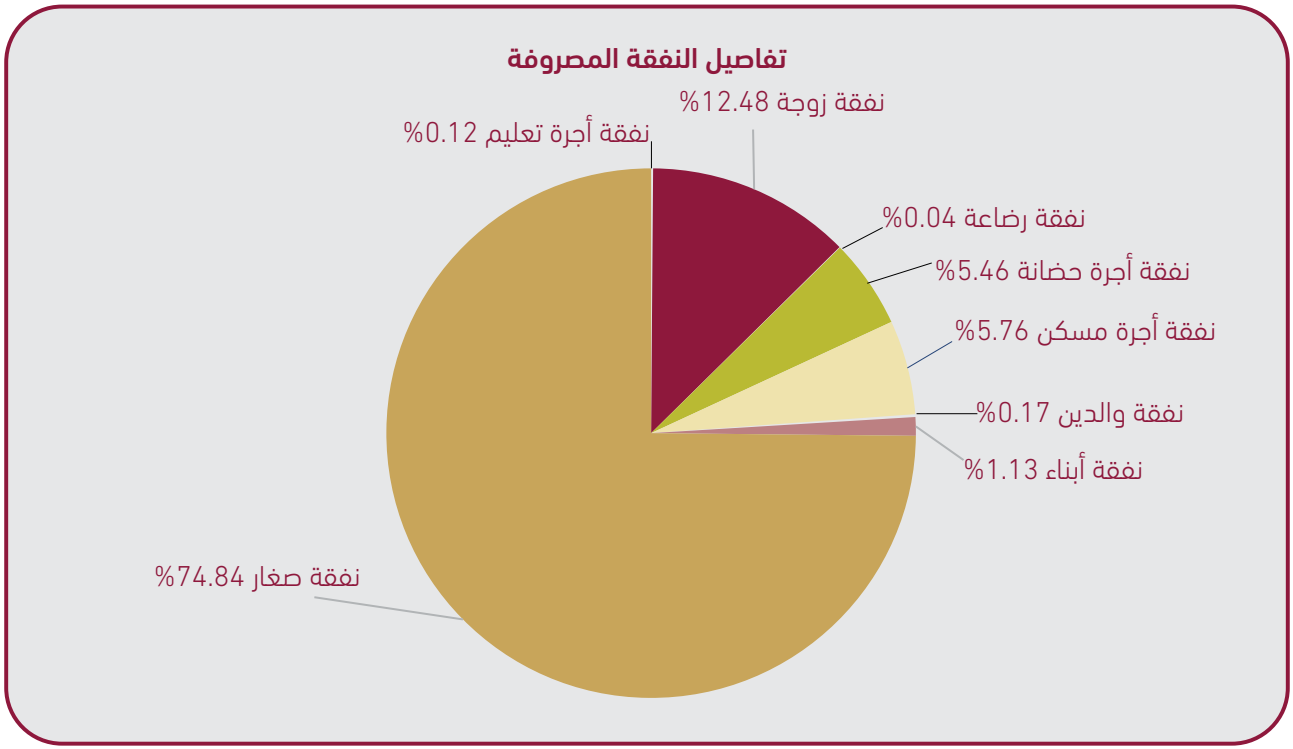

الصرف لمستحقي/ات النفقة من الصندوق

بالرغم من الجائحة الصحية التي مرت بها البلاد نتيجة تفشي فايروس كورونا وما صاحبه من إغلاقات خلال العام، إلا أن الصندوق والتزاما منه برسالته ودوره حافظ على الاستمرار في صرف مستحقات مستفيديه/اته بشكل دوري وثابت، حيث نفذ الصندوق 12 عملية صرف، وبمبلغ إجمالي وصل الى (5,880,007.20) شيقلا، وبمتوسط شهري (490,000) شيقلا، في حين أنه صرف في عام 2019 ما مجموعة 13 حوالة وبمبلغ إجمالي وصل الى (5,290,588.73) شيقلا وبمتوسط شهري (406,968) شيقلا، وبلغت نسبة الزيادة عن سنة 2019 ما نسبته 12%.

وبالأرقام استفاد من خدمات الصندوق (16,454) مستحقا/ ة، شكل الأطفال منهم ما نسبته (74.84%)، والبالغ عددهم (12,314) طفل/ ة في حين كان العدد في سنة 2019 ما مجموعه (11,725) طفل/ة بنسبة نمو بلغت 5%. وتم صرف نفقة زوجة لما مجموعة 2,053 مستحقة وبنسبة وصلت الى (12.48%)، في حين تم صرف نفقة أجرة مسكن بنسبة وصلت إلى 5.76% حيث بلغ عدد الأسر التي ترأسها نساء والمستحقة لنفقة أجرة المسكن (948) أسرة، واستحوذت نفقة أجرة الحضانة على ما نسبته 5.46% وبما مجموعه 899 مستحقة، بينما استحوذت باقي أنواع النفقات (نفقة والدين، نفقة تعليم، نفقة أبناء ورضاعة على ما نسبته 1.46% والبالغ عددهم 240 مستحق/ة.

وقد بلغت نسبة النمو الكلية في الصرف 12% مع الأخذ بعين الاعتبار فترات الاغلاق التي حدثت خلال العام وتأثيرها على وصول الفئات المستحقة للصندوق. وقد بلغ متوسط الصرف للأسرة (الملف) ما مجموعة 934.82 شيقلا مقابل 874.91 شيقلا في سنة 2019، في حين بلغ عدد الأسر مستحقة الاستفادة من خدمات الصندوق خلال العام 6,290 أسرة (ملف).

الرسم البياني أدناه يوضح الصرف للفئات المستحقة للنفقة خلال الأعوام 2010-2020:

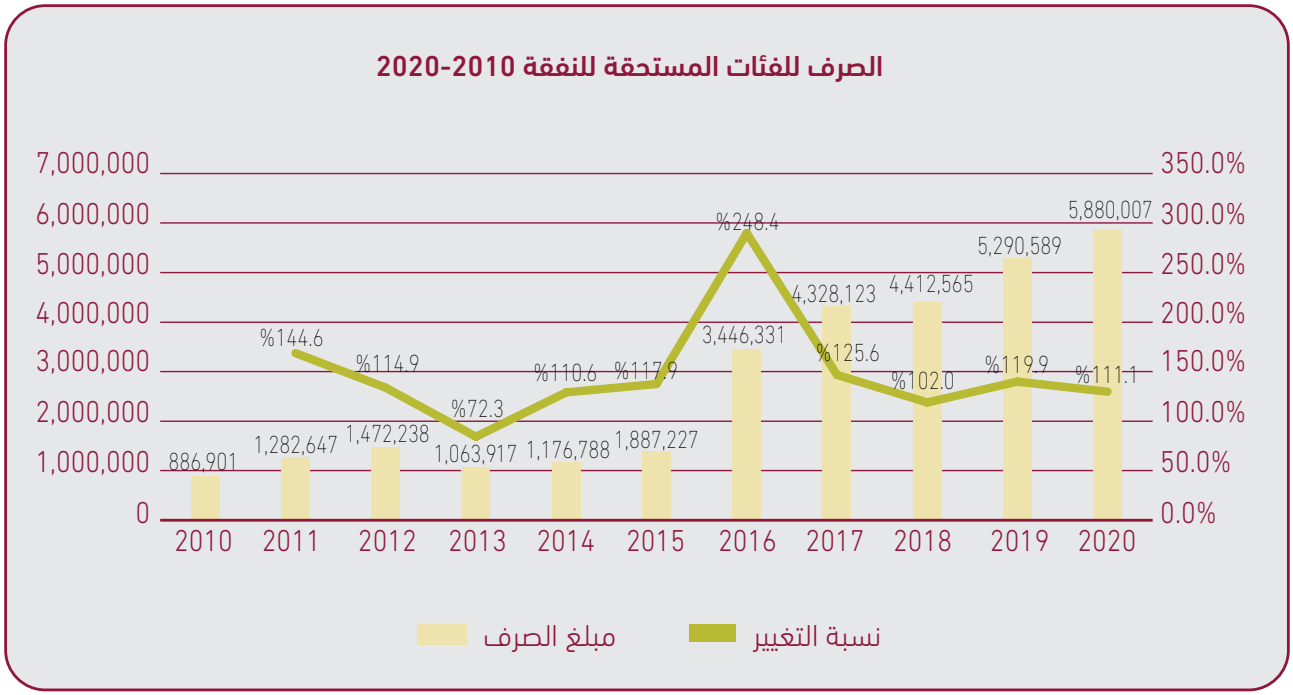

ولدى مقارنة قيمة المبالغ المصروفة لمستحقيها مع إيرادات الصندوق من عقود الزواج وحجج الطلاق وشهادات الميلاد، يتبين أن الصندوق صرف مبلغ 5,880,007.20 شيقلا مقارنة مع إيرادات بلغت 5,684,224 شيقلا وبنسبة وصلت الى 104%. وهذا يشير إلى أن الصندوق صرف أكثر مما جنى من إيرادات للفئات المستحقة، مقارنة مع نسبة صرف بلغت 80% في العام 2019 قياسا بالإيرادات من عقود الزواج وحجج الطلاق وشهادات الميلاد. أيضا قام الصندوق بتنفيذ عمليات صرف للنفقة على مدار العام لما مجموعة 6,290 أسرة (ملف)، مقابل 6,045 اسرة خلال عام 2019 وبنسبة نمو بلغت 4%.

أما عن الذمم المالية المترصدة لمستحقي/ات النفقة، فقد بلغت (27,272,765.76) شيقلا خلال هذا العام والرسم البياني أدناه يوضح المقارنة ما بين التحصيلات وأرصدة الذمم لمستحقي/ ات النفقة من حيث القيمة خلال الأعوام (2018-2020).

مقارنة التحصيلات مع أرصدة الذمم لمستحقي/ ات النفقة

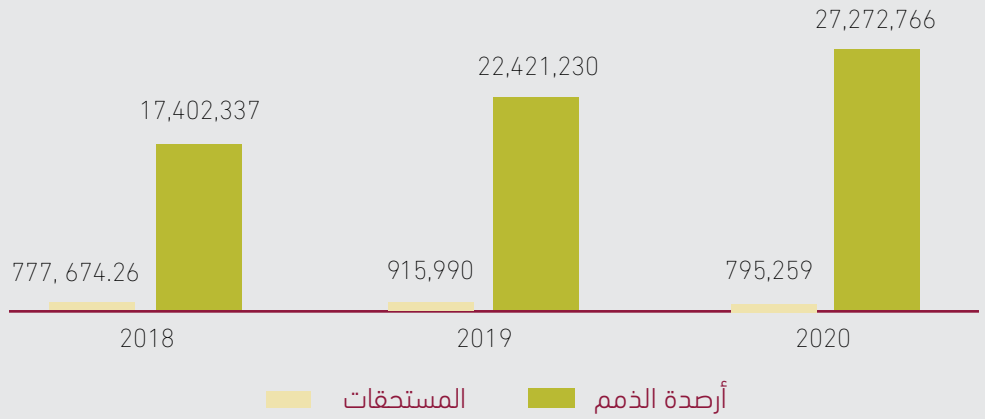

الصندوق في وسائل الإعلام

نظرا للقيود على التنقل داخل وبين المحافظات، وجملة تدابير التباعد الاجتماعي من أجل الحد من مخاطر وباء كورونا، قام الصندوق بتفعيل آليات الاتصال والتواصل لديه، باعتبارهم فاعلا أساسيا في قطاع العدالة، لضمان وصول الصندوق للفئات المستحقة، وبناء شبكة أمان لتلبية احتياجاتهم خلال فترة الطوارئ من خلال التنسيق والتشبيك مع الجهات المختصة وتطوير آليات عمل تنسجم مع المرحلة، بالإضافة إلى رفد الموارد المالية للصندوق. وعليه، فقد قام الصندوق بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام، تحديداً صفحة صندوق النفقة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، مما أدى الى ازدياد عدد المتابعين للصفحة بنسبة 454%. حيث بلغ عدد المتابعين خلال فترة الجائحة 18,873 مقارنة مع عدد المتابعين ما قبل الجائحة البالغ عددهم 4,156.

7

لقاءات إذاعية مع مدير عام صندوق النفقة (راديو أجيال، إذاعة راية FM، راديو 24FM، راديو نساء FM) للحديث عن خطة عمل الصندوق خلال فترة الطوارئ وأبرز التحديات التي تواجه عمله.

63

منشور توعوي حول: الحقوق وكيفية المطالبة بها، السلامة الصحية للوقاية والحماية من مخاطر (كوفيد 19)، السلامة النفسية لضمان استثمار أفضل للوقت داخل العائلة.

3

فيديوهات خاصة بالحملة، الفيديو الأول تعريفي برؤية وغايات عمل الصندوق كما تأثير الخدمات المالية على مستحقيها؛ الفيديو الثاني يتضمن دعوة من قبل سماحة الشيخ عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى لدعوة المجتمع بكل مؤسساته وفئاته في الوطن والشتات للحث على التبرع والمنح والهبات لصالح الصندوق؛ وفيديو ثالث يتعلق بتأثير الخدمة المالية التي يقدمها الصندوق على الأطفال المستحقين للنفقة.

7

لقاء تلفزيوني (تلفزيون فلسطين وقناة رؤيا)

2

مقالين عن التحديات التي تواجه الصندوق خلال فترة الطوارئ (مؤسسة ريفورم، صحيفة صوت النساء).

تقديم سلسلة استشارات قانونية الكترونية عبر صفحة صندوق النفقة على الفيس بوك.

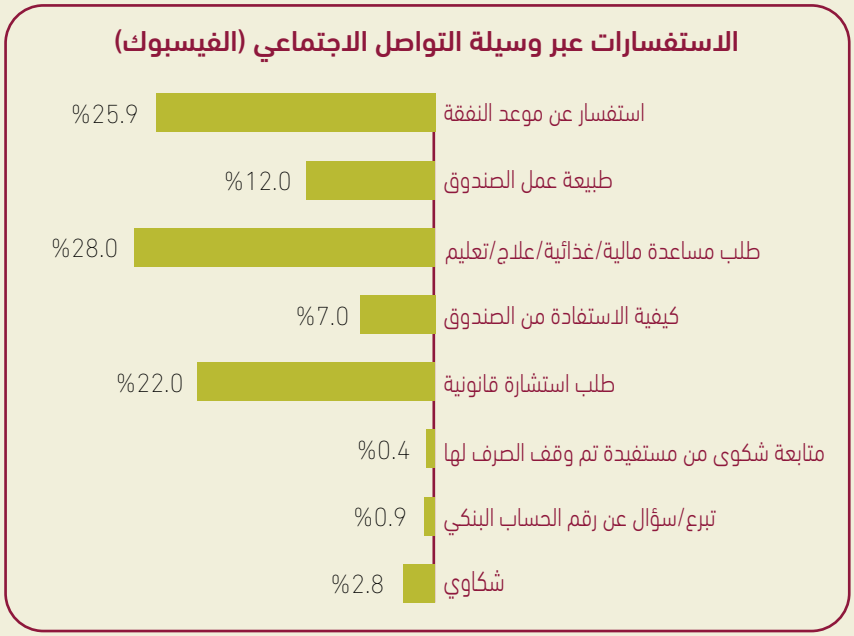

تصميم حملة إعلامية بعنوان: مسؤوليتنا نكفل حق، ونحقق حلم لرفد موارد الصندوق التي تأثرت بالجائحة ودعوة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، القطاع الخاص، المواطنين والمواطنات داخل وخارج الوطن، للتبرع لصالح الصندوق.

عقد سلسلة اتصالات ولقاءات مع الجهات المختصة وفاعلي الخير.
سماحة الشيخ عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى

20 لحظات مؤثرة

تجلت أجمل لحظاتها المؤثرة في مسار عملها كمدير عام لصندوق النفقة الفلسطيني. لحظة ولدت بين الكثير من المحن والكثير من الاصرار. فعلا لحظة تستحق التأريخ.

الأستاذة المحامية فاطمة المؤقت
المدير العام

أصعب لحظاتها المؤثرة عندما عرفت طفلة عمرها ٤ سنوات ومستحقة للنفقة عن نفسها بقولها: «انا الطفلة اللي ابوها تاركها».

الأستاذة المحامية هديل ربعي

حين يكون الصندوق الملاذ الآمن لتوفير الفرص للفئات المستحقة للنفقة وتشجيعهم على الانطلاق للبدء في حياة مهنية واستنطاق قدراتهم وإبداعاتهم.

الأستاذ فراس علاونة

حصول الصندوق على مشروحات تعذر تنفيذ جزئي ولأول مرة، يؤكد على أن حق النفقة دين ممتاز وواجب النفاذ لتأمين الحياة الكريمة لمستحقيها من المتروكين.

الأستاذة المحامية نسرين إدريس

تبحر فينا في أجمل لحظاتها مع تراتيل صوت الأطفال كقبطان يضع علينا مسؤولية أخلاقية واجتماعية لتغيير أفضل لعالمهم لأنهم وببساطة يستحقون العيش ونستحق نحن كمجتمع استثمار كل طاقاتهم.

الأستاذة ديانا أبو شلبك

حماية حق جدة بحضانة أبناء ابنتها المتوفاة بعد أن عانت ظروفا اجتماعية واقتصادية قهرية ما بين ألم فقدان ابنتها وما بين رفع دعوى نفقة لحضانة أبناء ابنتها المتوفاة، ولملمة شمل الأطفال وعيشهم اللائق تخليدا لذكرى ابنتها.

الأستاذة المحامية زينة خلفة

الصندوق رسم البسمة على وجوه الأطفال المتروكين من آبائهم، باعتبارهم الطاقات المستقبلية التي يجب استثمارها عبر تقديم خدمات ترفيهية تطلق العنان لأحلامهم لتعانق السماء.

الأستاذة وفاء مصاروة

المسكن أكبر من جدار، وسقف، وشرفة، وخزان مياه... إنه مأوى تتوالد فيه الذكريات، وحاضنة الكرامة المتأصلة في الإنسان، إن السكن الملائم هو حق من حقوق الإنسان»

الأستاذة رؤى قاسم

بيئتنا محل ثقة الفئات المستحقة للنفقة، نقدم خلالها المساعدة القانونية المجانية كجزء من خدمات شمولية نوعية يتبناها الصندوق، لتمكين الفئات المستحقة للنفقة من تحصيل حقوقهم.

الأستاذة المحامية خلود سموح

حماية حق النفقة لكبار السن والمتروكين من أبنائهم وبناتهم، للتخفيف من حدة الوجع النفسي الذي تعانيه هذه الشريحة التي قدمت للمجتمع الفلسطيني خير العطاء في الماضي.

الأستاذة المحامية عطاء شيخة

قيمة عملها جعلتها تساهم في تحقيق غايات الصندوق وأهدافه. ولسان حالها في أجمل لحظاتها يقول، نحن ذوات فاعلة لتغيير ظروف الفئات المستهدفة بالتدخل.

الأستاذة المحامية مرفت أبو قويدر

أجمل لحظاتها تجلت في سعي الصندوق وراء فرص جديدة عند التعامل مع التحديات على اختلافها، لتقديم خدمة شمولية للفئات المستحقة للنفقة.

الأستاذة أروى القصراوي

تجلت أجمل لحظاتها المؤثرة التي عمقت لديها احساسا بقيمة الخدمات المتميزة التي تصنع فارقا في حياة الفئات المستحقة للنفقة من صندوق النفقة.

الأستاذة ولاء الأحمد

حماية حق النساء المتروكات ممن يترأسن أسرهن بالنفقة وتقديم الدعم بناء على احتياجات أطفالهن من ذوي الإعاقة، يسفر عن تركة تمكينية، نفسية، اجتماعية واقتصادية تتيح لها فتح الأبواب الموصدة.

الأستاذة ولاء عموري

الشعور بالإيجابية وصناعة الفرق وترك الأثر من أجمل لحظاتها وما يقدمه الصندوق من إسهامات ضرورية لتغيير ظروف الفئات المستحقة للنفقة.

الأستاذة شهد أبو شربك

القسم الثاني

المساءلة وزيادة نسبة الأموال المستردة

المساءلة أحد أهم ركائز عمل صندوق النفقة الفلسطيني، بالتوازي مع حماية الحقوق، والتي تجسدت كهدف استراتيجي يهدف إلى ملاحقة المحكوم عليهم تطبيقاً لسيادة القانون ووضعهم أمام مسؤولياتهم واسترداد أمواله. ونظرا لخصوصية عام 2020 بفعل جائحة كورونا استثمر الصندوق ذلك في تقييم ورصد الفجوات في العلاقة مع جهات الاختصاص التي تعيق من فعالية ونجاعة إجراءات استرداد أموال الصندوق. وعليه، تم إعادة النظر في مستوى التنسيق والتشبيك مع جهات الاختصاص أفقياً وعامودياً وصياغة مسودات مذكرات تفاهم مشتركة، على النحو التالي

مأسسة العلاقة مع جهات الاختصاص

1. وزارة الخارجية والمغتربين

وصولا لاسترداد الصندوق أمواله من المحكوم عليهم ممن هم خارج البلاد، عقد الصندوق عدة لقاءات مع وزارة الخارجية والخروج بمسودة مذكرة تفاهم تهدف إلى تفعيل الشراكة وزيادة التعاون المشترك، من خلال ملاحقة الفارين من وجه العدالة والمكلفين بالدفع لحماية أصحاب الحقوق. حيث يلتزم الصندوق بتزويد الوزارة بقوائم بأسماء المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد وبياناتهم، في حين تلتزم الوزارة من طرفها بتعميم تلك البيانات على السفارات والممثليات الفلسطينية صاحبة الاختصاص، التي تلتزم بدورها باستدعاء المحكوم عليهم وتبليغهم بقيمة المديونية المترصدة بذممهم تجاه الصندوق ومطالبتهم بدفعها. وأيضا التزام الوزارة بتفعيل نظام الربط الالكتروني المعمول به في القنصليات لصالح الصندوق للاستعلام عن المحكوم عليهم في سبيل استرداد أمواله.

2. وزارة الاقتصاد الوطني

وصولا لاسترداد أموال الصندوق من المحكوم عليهم والمسجلين لدى وزارة الاقتصاد الوطني في مختلف إداراتها، عقد الصندوق عدة لقاءات مع الوزارة والخروج بمسودة مذكرة تفاهم، تهدف إلى تفعيل الشراكة وزيادة التعاون المشترك من خلال ملاحقة الفارين من وجه العدالة والمكلفين بالدفع لحماية أصحاب الحقوق. وعليه، تلتزم الوزارة بتزويد الصندوق بكافة البيانات والمعلومات التي تمكنه من تحصيل أمواله المصروفة لصالح مستحقي/ ات النفقة، كما تعطيل كافة المعاملات التي تخص المحكوم عليهم المتابعين من قبل الصندوق.

3. وزارة الداخلية

وصولا لاسترداد أموال الصندوق من المحكوم عليهم ممن هم داخل وخارج البلاد، عقد الصندوق عدة لقاءات مع وزارة الداخلية والخروج بمسودة مذكرة تفاهم تهدف إلى تفعيل الشراكة وزيادة التعاون المشترك، من خلال ملاحقة الفارين من وجه العدالة والمكلفين بالدفع لحماية أصحاب الحقوق. بحيث تلتزم الداخلية بتزويد الصندوق بأية بيانات أو معلومات تتعلق بالمحكوم

عليهم عند طلبها رسميا من الصندوق من قبيل: الاسم الرباعي، رقم الهوية، مكان الإقامة، تفقد حياة المحكوم عليهم وغيرها من البيانات، كما تقديم الدعم الكامل من خلال دوائر الأحوال المدنية التابعة لها في جميع المحافظات، للحصول على شهادة طلاق أو شهادة زواج تعطي بيانات كاملة عن المحكوم عليه. بالإضافة إلى التنسيق والمتابعة من قبل الداخلية مع وزارة العدل من أجل عدم منح المحكوم عليهم المشغولة ذممهم بمبالغ مالية لصالح الصندوق شهادة حسن سلوك.

4. سلطة النقد الفلسطينية

وفي إطار التنسيق والتشبيك، واستنادا لتعميم سلطة النقد الخاص بالاستعلام عن أرصدة المحكوم عليهم، استعلم الصندوق عن أرصدة (155) من المحكوم عليهم لدى البنوك العاملة في فلسطين ومتابعتها مع مراقبي الامتثال بالبنوك لغايات حجزها لصالح الصندوق. إلا أن جائحة كورونا حالت دون التوصل للنتائج النهائية للاستعلامات.

5. دائرة ضريبة الأبنية والأملاك

وفي إطار المتابعة مع دائرة ضريبة الأبنية والأملاك، فقد تبين بعد استعلام الصندوق، عن امتلاك (56) من المحكوم عليهم لأموال غير منقولة، وجاري العمل على اتخاذ الاجراءات القانونية وفق الأصول والقانون.

6. وزارة النقل والمواصلات

وبالرغم من المتابعات الحثيثة مع وزارة النقل والمواصلات استناد لمذكرة التفاهم الموقعة بيننا، إلا أن الصندوق حتى اللحظة لم يتمكن من اتخاذ الإجراءات القانونية للحجز على المركبات لاسترداد أمواله. وهذا يستدعي منا دراسة الأسباب مع وزارة النقل والمواصلات للبحث عن الأسباب الكامنة لتكرار الردود ذاتها عن استعلامات الصندوق عن المركبات المملوكة للمحكوم عليهم. بأنها إما مشطوبة أو ترخيصها منتهي بسنوات، مما يمنع إجراءات الحجز عليها. على سبيل المثال: وردنا الرد على استعلامات الصندوق بوجود (58) مركبة مملوكه للمحكوم عليهم، إلا أن (55) مركبة منهم ترخيصها منتهي بسنوات سابقة، و(3) مركبات ترخيصها ساري المفعول.

7. الشــرطة

وعقد الصندوق جملة من اللقاءات مع الشرطة لبحث سبل مواجهة المعيقات التي تواجه عمل الصندوق. ومن أبرز المعيقات التي تم مناقشتها على سبيل المثال لا الحصر: رفض الشرطة استلام أوامر الحبس للمحكوم عليهم من حاملي الهوية الزرقاء (القدس)، (مناطق 48)، بسبب عدم وجود خانة مفردة لهم في النظام المحوسب للشرطة، بالإضافة إلى عدم وجود أسباب واضحة لتعذر تنفيذ أمر الحبس، وأحياناً يتم تنفيذ أوامر الحبس دون إشعار الصندوق والمحكمة بذلك.

ومن بين التحديات التي رصدها الصندوق:

أولاً: على صعيد العلاقة مع دوائر التنفيذ (الشرعية والنظامية).

- رفض دوائر التنفيذ الشرعية في بيت لحم والخليل، قرار الاستثناء الصادر من سلطة النقد الذي يقضي بالاستعلام عن أرصدة المحكوم عليهم، لدى البنوك العاملة في فلسطين في الملفات التنفيذية التي يحل بها الصندوق محل المحكوم لها لاسترداد أمواله. وذلك بحجة

تعليمات عدم السماح للقضاة بتوجيه قرارات المحاكم مباشرة إلى سلطة النقد إلا بموجب كتاب رسمي من قاضي القضاة، الأمر الذي يعيق سرعة البت في القضايا، فاتحاً المجال لتهرب المحكوم عليهم من الإيفاء بدينهم العام للصندوق من خلال اتخاذهم إجراءات نقل الأرصدة، سحبها أو إغلاق حساباتهم.

- ورود العديد من الاخطاء بمشروحات تعذر التنفيذ، الأمر الذي يؤخر حصول المتوجهة مستحقة الاستفادة على حقها.
- رفض طلب ضم حكم زيادة النفقة الى الملف التنفيذي الأصيل على اعتبار أنه حكم مستقل وغير تابع للحكم الأصلي، حيث أننا اجتمعنا لأكثر من مرة مع قاضي الخليل الشرعي إلا أنه أصر على رأيه ولم يعدل عنه، مع العلم أن فتح ملف جديد لتنفيذ حكم زيادة النفقة يؤدي الى الازدواجيه في احتساب الاحكام وعدم تنظيمها.
- تحديد عدد الطلبات التي يتم تقديمها من طرف الصندوق بحجة ضغط العمل.

ثانياً: على صعيد العلاقة مع المحاكم الشرعية.

- عدم اعتماد كتاب سلطة النقد الذي يمنح الصندوق استثناء بمخاطبتها للاستعلام عن أرصدة المحكوم عليهم لدى البنوك العاملة في فلسطين بحجة وجود تعليمات بعدم جواز مخاطبة هذه الجهة إلا بموجب كتاب رسمي صادر عن قاضي القضاة.
- اصدار إعلامات الأحكام ومشروحات السريان بأخطاء كثيرة سواء في أسماء الأطراف أو في أرقام القضايا أو في التاريخ.
- اعطاء مشروحات سريان أحكام النفقة تخالف الواقع.

استرداد أموال الصندوق

على صعيد استرداد أموال الصندوق من المحكوم عليهم، تم خلال العام 2020 تحصيل مبلغ (795,259.15) شيقلا مقارنة مع (915,989.53)، (777,674.26) لعامي 2019 و2018 على التوالي. وقد حازت منطقة الوسط على النصيب الأكبر من التحصيلات بمبلغ وصل الى (336,306.37) شيقلا، تلتها منطقة الجنوب بمبلغ (251,153.45) شيقلا، ثم منطقة الشمال بمبلغ (207,799.33) شيقلا.

ويظهر الرسم البياني المجاور مقارنة الصرف مع رصيد الذمم المالية للمحكوم عليهم:

ونتيجة للظروف والأوضاع التي مرت بها البلاد، فقد انخفضت نسبة التحصيل قياساً بأرصدة الفئات المستحقة للنفقة لتصل إلى 3% تقريبا قياسا بـ 4.09% و4.44% لعامي 2019 و2018 على التوالي. وقد انحرفت التحصيلات خلال هذا العام عن المتوقع بما مجموعه 354,740.85 شيقلا حيث كان من المتوقع تحصيل مبلغ 1,150,000 شيقلا، إلا أن المبلغ الذي تم تحصيله هو 795,259.15 شيقلا. وقد بلغت نسبة الانحراف 30% تقريباً، وباعتقادنا أن هذا الانحراف له ما يبرره، من إغلاقات متكررة للمحاكم على وجه الخصوص، وينسحب ذلك على جميع المؤسسات الشريكة. وقد بلغت نسبة التحصيل من إجمالي عدد الملفات البالغ عددها (834) والمنظورة أمام المحاكم (15.1%)، منها (13.5%) ملف في منطقة الشمال و(19%) ملف في منطقة الجنوب و(14%) في منطقة الوسط. ويوضح الجدول التالي مقارنة الملفات المحصل منها خلال السنوات 2019-2020:

التحصيلات /مبالغ مالية					
البيان	الشمال	الوسط	الجنوب	المجموع	نسبة النمو
2018	315,356.71	355,165.95	107,151.60	777,674.26	
2019	352,392.71	323,090.82	240,506.00	915,989.53	118%
2020	207,799.33	336,306.37	251,153.45	795,259.15	87%

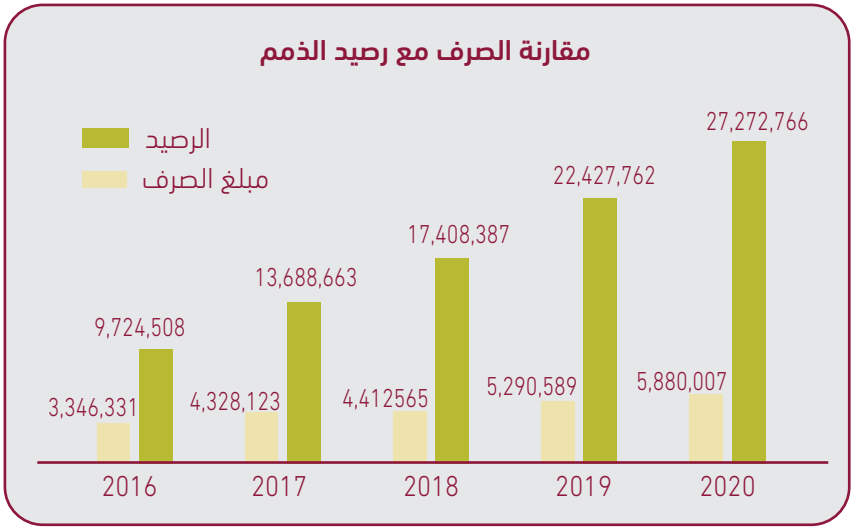

نسبة الملفات المحصل منها قياساً بالعدد الكلي للملفات حسب المناطق					
البيان	العدد الكلي للملفات ٢٠٢٠	الملفات المحصل منها ٢٠٢٠	نسبة الملفات المحصل منها ٢٠٢٠	العدد الكلي للملفات ٢٠١٩	نسبة الملفات المحصل منها ٢٠١٩
شمال	281	38	13.52%	384	15%
جنوب	235	44	18.72%	192	11%
وسط	318	44	13.84%	400	8%
المجموع	**834**	**126**	**15.11%**	**976**	**%11.3**

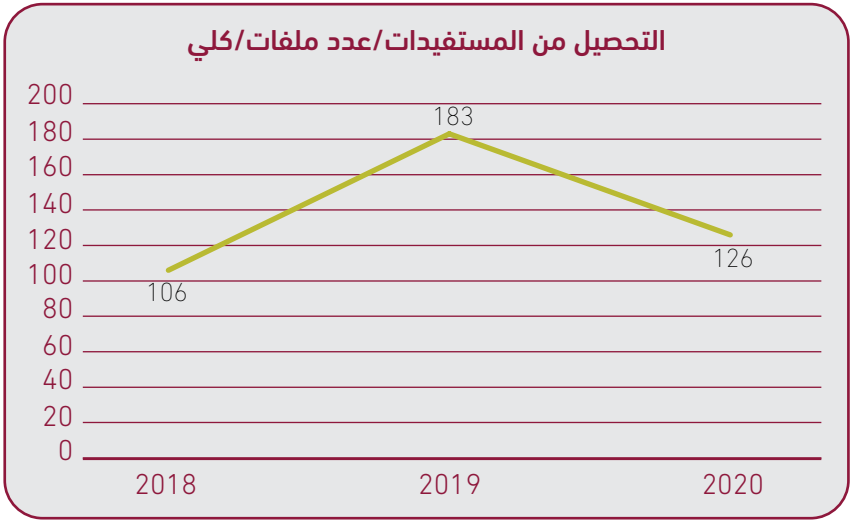

تطوير أنظمة وقوانين وإجراءات تضمن استرداد أموال الصندوق

كما في كل عام يقوم الصندوق على تطوير نظام التسويات الخاص بالمحكوم عليهم، بناء على حال المحكوم عليهم وضمن ضوابط وشروط مبنية على تجربة الصندوق في إبرام التسويات مع المحكوم عليهم كما في الفترة السابقة. وذلك تجاوباً مع مختلف ظروف المحكوم عليهم وحصر الاستثناءات بما يضمن فعالية التسويات لاسترداد أموال الصندوق.

إلى جانب نظام التسويات الخاص، تابع الصندوق خلال العام 2020 ما مجموعه (1117) ملفاً تنفيذياً منها (918) ملفا مدورا، (186) ملفا حل فيها الصندوق حلولا قانونيا محل المحكوم لهم، في حين بلغت الملفات التي تم تسديدها (13) ملفا. الرسم البياني أدناه يوضح تصنيف الملفات التنفيذية خلال العام 2020:

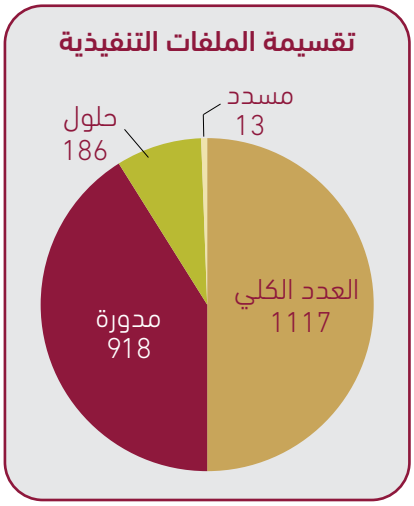

اتخذ الصندوق أيضا سلسلة من الإجراءات القانونية بحق (721) من المحكوم عليهم في مختلف مناطق الضفة الغربية: كاستصدار أوامر الحبس بحق المحكوم عليهم البالغ عددها (545)، بعد متابعة حثيثة لملفات تنفيذية متعذرة التنفيذ واتخاذ (4633) إجراء قانوني (تمهيدي ونهائي). حيث كانت هناك متابعات لملفات تنفيذية أمام المحاكم عددها (3732) متابعة تنفيذية، منها (1326) أمر حبس ومثابرة على تنفيذه. والشكل التالي يظهر أهم الإجراءات القانونية النهائية المتبعة لاسترداد أموال الصندوق ونسبها من الإجراءات الأخرى في العام 2020 والبالغ عددها 2276.

البيان	العدد	النسبة إلى المجموع
أوامر حبس/مثابرة	١٣٢٦	٪٥٨,٣
حجز /ارصدة او ضبط مركبات	١٥٦	٪٦,٩
ابرام تسويات	٢٠	٪٠,٨٨
طلب تحويل مبلغ محجوز	١٥	٪٠,٦٦
تحصيل/ استلام شيك	٢٦٢	٪١١,٥
البحث والتحري عن أموال المحكوم عليهم	٤٣٠	٪١٨,٩
انسحاب من الملف التنفيذي	١٢	٪٠,٥٣
مثابرة على التنفيذ	٣١	٪١,٣٦
استرداد امر حبس	٨	٪٠,٣٥
اشعار بايقاع الحجز	٤	٪٠,١٨
اصدار امر افراج	١٠	٪٠,٤٤
قبول التسوية	٢	٪٠,٠٩
المجموع	**٢٢٧٦**	**٪١٠٠**

الجدول أعلاه يوضح لنا أن أوامر الحبس احتلت المرتبة الأولى (58.3%) من بين الإجراءات التي يقوم بها الصندوق لاسترداد أمواله، تلاها البحث والتحري عن أموال المحكوم عليهم (18.9%)، ومن ثم إجراء تحصيل/ استلام شيك (11.5%). وهذا مؤشر على الدور الفعال للصندوق في متابعة الملفات التنفيذية والإجراءات القانونية المتخذة. ولدى تحليلنا لفعالية أوامر الحبس والبالغة (545) أمر حبس، نجد بأن ما نسبته (17.24%) نُفذ بحق المحكوم عليهم مقابل (82.76%) تعذر تنفيذها. ولتجاوز أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس مستقبلا، تم مراجعة وتحليل واقع الملفات ليتبين أن أبرز أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس تمثلت بـ:

1) وجود أوامر حبس قائمة ومتابعة من قبل الشرطة غير منفذه لأسباب تتعلق بظروف المحكوم

عليهم، كعمل المحكوم عليهم داخل الخط الأخضر بنسبة (4.37%)؛

2) تواجد المحكوم عليهم خارج البلاد وفي مناطق C)) أو مناطق خارج نطاق الاختصاص بنسبة (33.44%) بواقع (26.51%)، (6.93%) لكل منهما على التوالي؛

3) عدم وصول أمر الحبس للشرطة بنسبة بلغت (8.4%)؛

4) خلل باسم المحكوم عليه أو رقم هويته (11.14%)؛

5) المحكوم عليه يحمل جنسيات أخرى (6.93%)؛ أسباب أخرى بلغت نسبتها (35.72%)، من بينها مجهول مكان الإقامة، محكوم بقضايا جنائية وغيرها.

وجدير بالذكر أن التسويات المتابعة من قبل الدائرة القانونية بلغ عددها 92 تسوية منها 19 تسوية تم إبرامها خلال العام 2020، يتراوح عمر الدين في الأخيرة من شهرين الى 12 عاماً تعود أسبابها جميعا إلى (تنفيذ أوامر الحبس بحق المحكوم عليهم و/ أو مفاوضات معهم) بحيث بلغ عدد أوامر الافراج خلال العام 2020 عشرة (10) أوامر إفراج.

كما تم خلال العام 2020 إغلاق (12) ملفا تنفيذيا بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لاسترداد أمواله المدفوعة والأموال المتراكمة، وقد تراوح عمر الدين في هذه الملفات من شهرين ولغاية 12 سنه، بلغ مجموع المبالغ المحصلة فيها (261686 شيكل). أيضا قدم الصندوق (15) طلب لتحويل المبالغ التي تم الحجز عليها خلال العام 2020، ونتيجة لذلك تم تحويل مبلغ 3528 شيكل لصالح الصندوق وباقي الطلبات قيد المتابعة.

2021

القسم الثالث

تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها الصندوق

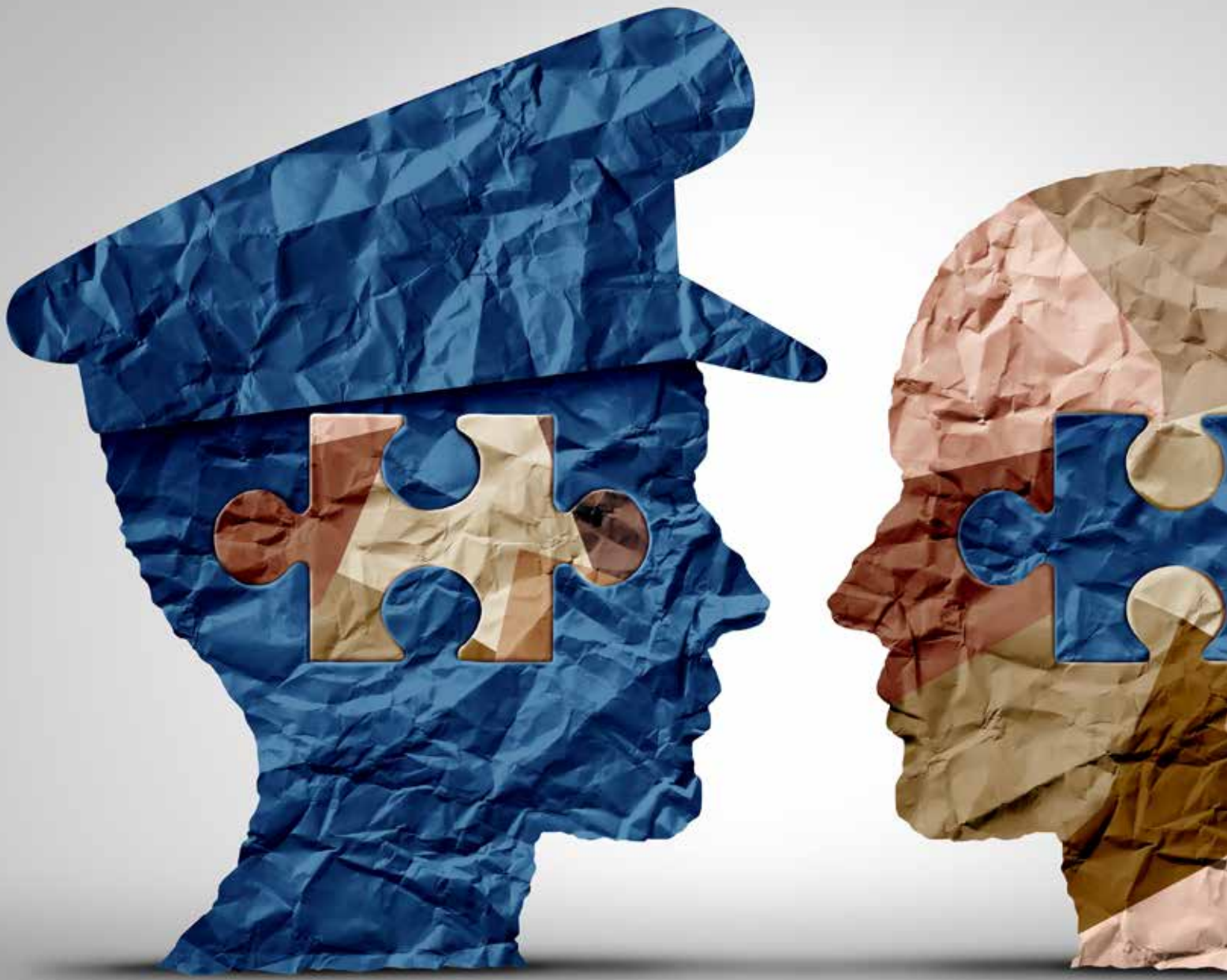

تفعيل شبكة الأمان لأصحاب الحقوق

وبرغم الجائحة استمر الصندوق في تطوير شبكة الأمان، ضمن خطة طوارئ شمولية طموحة لا تقتصر على الحد الأدنى من تقديم الخدمة المالية لحماية الأسر المستحقة للنفقة، بل أخذ على عاتقه الاستمرار في تقديم خدمات شمولية اقتصادية، اجتماعية، قانونية ونفسية. وتحقيقا لخطة الطوارئ الشمولية هذه، عكف الصندوق هذا العام على استنهاض جل مواردة البشرية في جميع محافظات الوطن ليل نهار من أجل إبقائه درعا حاميا للعدالة وعلى مستوى وطني. وقد استثمر الصندوق كل الإمكانات المتاحة لديه بما فيها وسائل الاتصال المرئية والمسموعة ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي، لتلبية احتياجات الأسر المستحقة للنفقة ولضمان صرف النفقة لمستحقيها وتحديث معلوماتهم ومعلومات المحكوم عليهم لملاحقتهم واسترداد أموال الصندوق.

وعليه، شبك الصندوق مع عدد من المؤسسات الوطنية وهي: وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الثقافة، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة شؤون المرأة. وقد أثمرت اللقاءات عن مراجعة ست استراتيجيات وطنية على الأقل لتحديد نقاط دخول محددة وتوفير أرضية للشراكة مع الوزارات لضمان تلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية لأصحاب الحقوق المستحقين للنفقة من الصندوق، وإدراجها ضمن هذه الاستراتيجيات على مستوى السياسات، والخدمات، وتطوير المنتجات القائمة على الأدلة من بين أمور أخرى. أيضا، أسفرت اللقاءات عن خلق إطار عمل مشترك بين الصندوق والوزارات، عبر

صندوق النفقة الفلسطيني
May 19, 2020

توزعوهم
يتقدم صندوق النفقة الفلسطيني بجزيل الشكر لصاحب مؤسسة عفاف مول في محافظة رام الله على مساهمته الكريمة في توفير كوبونات بقيمة ٢٥ ألف شيقل لشراء ملابس العيد ل ٢٠٧ طفل وامرأه مستفيدون من صندوق النفقة الفلسطيني والأكثر تأثرا في الظروف الحالية. هذه المساهمات كما يراها الصندوق قائمة على المنهج النبوي الاقتصادي لمواجهة الأزمات، "توزعوهم" والتي تعني توزيع العبء على المجتمع حيث الغني يستوعب الفقير. ويرى صندوق النفقة أن هكذا منهج يساهم في بناء الشراكات الحقيقة بينه وبين القطاع الخاص والأفراد حيث قال رسول الله ﷺ: "من كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له"
في بلدنا خير كثير

إبرام مسودات تفاهم مشتركة، بما يحقق التناسق والتناغم والتكامل من أجل الوصول إلى توطيد مبادئ العدالة وسيادة القانون.

أيضا، ساهم الصندوق بمراجعة وتنقيح الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين واستراتيجية التنمية الاجتماعية بشكل عام، واستثمر الصندوق هذه الفرص لتضمين مخرجات وأنشطة خاصة بالصندوق فيها. كما أن هناك استراتيجيات وطنية أخرى تتطلب دمج مستحقي النفقة من الصندوق فيها، وتتضمن تلك الاستراتيجيات استراتيجية قطاع العدالة والاقتصاد الوطني، والاستراتيجيات الأخرى التي تم تفصيلها بشكل أكبر في تحليل الإطار المنطقي(LFA). ومن المتوقع أن تبدأ الحكومة الفلسطينية بعمليات المراجعة والتقييم للاستراتيجيات الحالية (2017 - 2022) في عام 2021 وبعمليات التخطيط في عام 2022. وسيتواصل الصندوق مباشرة مع الوزارات والهيئات الوطنية ذات الصلة لضمان إدراجه ضمن تلك العمليات.

على مستوى آخر عمل الصندوق على ضمان العيش بكرامة من خلال دعم الفئات المستحقة للنفقة في

مجالات عدة منها: المجال الصحي، إذ تم التوافق مع وزارة التنمية الاجتماعية على آلية الاستفادة من التأمين الصحي للأسر التي ترأسها نساء والمستحقة للنفقة من الصندوق من خلال نشر تعميم على مختلف المديريات في المحافظات المختلفة لتسهيل طلب المتوجهات من الصندوق إلى الوزارة. أيضا تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لما مجموعه (130) أسرة، منهم (80) أسرة مستحقة للنفقة، و(50) أسرة غير مستفيدة من خدمات الصندوق، كانوا قد توجهوا لنا بطلب المساعدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وقد تم تحويل (51) أسرة إلى وكالة الغوث واللاجئين (الاونروا)، و(6) إلى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. وما تبقى تم تحويله لكل من: وزارة التنمية الاجتماعية، المحكمة الشرعية في مدينة رام الله، لجان الطوارئ في محافظ رام الله والبيرة، منصة مدد الالكترونية لمساعدة المقدسيين، وشرطة حماية الأسرة والأحداث في مدينة الخليل.

ننهض بشراكاتنا رغم الجائحة

نظرا للظروف الطارئة التي شهدتها البلاد وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، سعى الصندوق جاهدا من أجل الارتقاء دوما بتقديم خدماته النوعية من خلال تفعيل شراكاته القائمة واستحداث شراكات

أخرى مع مؤسسات حكومية وغير حكومية، قطاع خاص، مجتمع محلي وأفراد، لرفد موارد الصندوق المالية (نقدية وعينية)، ضمانا لانتظام صرف النفقة لمستحقيها شهرياً، وتقديم سلة خدمات متكاملة كونهم الأسر المتروكة والأكثر تأثرا. وقد بلغت القيمة الإجمالية للتبرعات (519,620.22) شيقلا في العام 2020، حيث بلغت التبرعات النقدية ما مجموعه (298,966.22) شيقلا، والتبرعات العينية بلغت (220,654) شيقلا. ومن الجدير ذكره أن المساهمات توزعت على شكل طرود غذائية، لوازم مدرسية، ملابس، غسالات، أجهزة محمول، حرامات وأغطية، سجاد وزيت زيتون. وقد بلغ إجمالي عدد الطرود الموزعة على جميع محافظات الضفة الغربية (835) طرد، موزعة على المحافظات الشمالية (330) طرد، المحافظات الجنوبية (244) طرد ومحافظات الوسط (261) طرد.

هذا بالإضافة إلى قيام الصندوق من خلال جهوده الحثيثة في نشر التوعية والنهوض بشراكاته إلى تنفيذ حملتي: «العودة إلى المدرسة» و«شتاء دافئ». أيضا في إطار دعم صمود المقدسيين في ظل الظروف التي تمر في البلاد، قدم صندوق الأمم المتحدة

المساهمين	نوع المساهمة	المبلغ الإجمالي المساهم به بالشيقل
وزارة التنمية الاجتماعية	طرود غذائية قدمت التنمية(٥٤٢) طرد قدر قيمة كل طرد ب(١٨٠) شيقل	٩٧,٥٦٠ شيقل
لجان طوارئ في مختلف المحافظات	طرود غذائية قدمت اللجان (٢٥١) طرد بقيمة(١٨٠) شيقل	٤٥,١٨٠ شيقل
فاعلين خير	طرود غذائية قدموا (٤٢) طرد حيث قدر قيمة الطرد ب(١٨٠) شيقل	٧,٥٦٠ شيقل
مصنع المذبوح للاحذية	احذية للأطفال قدموا(٣٤) حذاء قيمة كل حذاء ٣٥ شيقل	١,١٩٠ شيقل
مطعم زوار للوجبات الغذائية	وجبات غذائية قدموا (١٦٠) وجبة قيمة الوجبة الواحدة (١٥) شيكل	٢,٤٠٠ شيقل
محل الرازم للخضراوات	خضراوات تم تقديم خضراوات بقيمة (٥٠) شيقل ل ٦ مستفيدات	٣٠٠ شيقل
عفاف مول	نظارات طبية/ غسالات/ فواتير/ اجرة سيارة طلب/ كوبونات شراء ملابس ومستلزمات منزلية من المول/ كوبونات شراء مواد غذائية من السوبر ماركت/ كوبونات شراء ملابس ومستلزمات منزلية	٥٧,٧٠٤ شيقل
جمعية سيدات ترمسعيا	حقائب مدرسية	٤٠٠٠ شيقل
صندوق الأمم المتحدة للسكان	البطاقات الشرائية من unfpa قدم (١٤) بطاقة شرائية قيمة البطاقة الواحدة (٣٤٠) شيقل	٤,٧٦٠ شيقل
المجموع الكلي للمساهمات	**٢٢٠,٦٥٤ شيقل**	

للسكان بالتنسيق مع صندوق النفقة، مجموعة من البطاقات الإلكترونية للمقدسيات المستحقات للنفقة ممن يرأسن أسرهن. وتبلغ قيمة كل بطاقة 340 شيقل، وذلك لتمكين النساء من تأمين احتياجاتها من المواد الغذائية والمواد الصحية. الشكل البياني أدناه يظهر قيمة التبرعات النقدية والعينية لعام 2020.

أنظر/ي للشكل البياني المجاور الذي يوضح توزيع الكوبونات من القطاع الخاص في محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس لعام 2020.

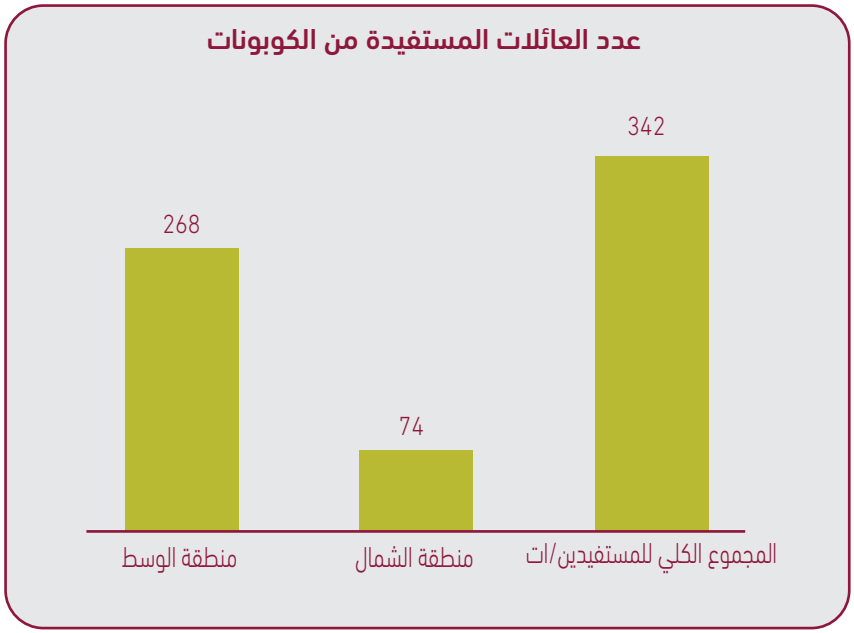

تقديم المساعدة القانونية لأصحاب الحقوق

تعزيزا لقيم الدفاع عن أصحاب الحقوق، قدم الصندوق (269) استشارة قانونية للمتوجهات المستحقات للنفقة في مسائل الأحوال الشخصية. احتلت مسألة زيادة النفقة أعلى نسبة (24.1%) من بين الاستشارات الأخرى التي قدمها الصندوق بحسب بيانات الإدارة القانونية للعام 2020، تلاها طرق الحصول على أجرة المسكن والحضانة (15.2%)، ومن ثم تلاها نفقة التعليم بنسبة وصلت الى (7.6%). أيضا تم تقديم استشارات بمسائل أخرى من قبيل: حقوق المطلقة المالية، قضايا الضم، المنع من السفر، إجراءات التعذر لحكم نفقة جديد، نقل الحضانة، نفقة صغار من قبل المستفيدة بصفتها واضعه يد، نفقة صغير ومطالبة بمصاريف ولادة، كيفية الحجز على مال/راتب يعود للمحكوم عليه وغيرها من الاستشارات (54%).

أما على مستوى المتوجهات الجدد فقد بلغت عدد الاستشارات القانونية التي تم تقديمها من الصندوق (290) استشارة قانونية للمتوجهات المستحقات للنفقة في مسائل الأحوال الشخصية. احتلت قضية طرق الحصول على النفقة بأنواعها أعلى نسبة (21.8%) من بين الاستشارات الأخرى التي قدمها الصندوق بحسب بيانات الإدارة القانونية للعام 2020، تلاها إجراءات الحصول على تعذر التنفيذ (20%)، النزاع والشقاق (6%)، زيادة النفقة (5%)، تحصيل النفقة والدين المتراكم (5%)، استضافة ومشاهدة (4%). هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى تم تقديم استشارات بشأنها من قبل الإدارة القانونية في الصندوق تمثلت بالعناوين التالية: نفقة صغيرة ومصاريف ولادة تنفيذ وتصديق حكم أجنبي،

إثبات الطلاق، تقديم شكوى للحصول على الوثائق الشخصية، تحصيل الميراث، تقديم شكوى جزائية، التزامات الكفيل القانونية، سرقة أوراق ملكية، إحالة الملفات التنفيذية، المنع من السفر، وغيرها (57.8%).

وفي إطار تقديم المساعدة والمرافعة القانونية في مجال تنفيذ قرارات تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية، نفذ الصندوق حكم حضانة متعذر تنفيذه لصالح طفلين (الولد 5 سنوات والبنت ٣ سنوات)، انتهكت حقوقهم في حضانة أمهم لهم لمدة عامين، وذلك بالشراكة مع الشرطة القضائية. وبالرغم من المسار الشائك الذي خاضه الصندوق في تنفيذ حكم الحضانة إلا أن مثابرة الصندوق وتزويده الشرطة القضائية بالمعلومات المتعلقة بتعدي الأب المتهرب على حق الأطفال بحضانة والدتهم وتحديثها على مدار الساعة، كَفل حق عودة الأطفال لأمهم وتوفير الرعاية النفسية والمعنوية لهم. واتبع الصندوق والشرطة القضائية استراتيجيات متعددة، تجاه أشكال التحايل والتهديدات التي لجأ اليها الأب المتهرب من تنفيذ حكم الحضانة، كانتحاله شخصية أخرى، التهديد باستخدام السلاح لترهيب الأم وعائلتها، حرق سيارات وغيرها. وقد أجبر الصندوق بتدخله الأب المتهرب وعائلته على الإذعان للحكم القضائي وحماية حق الأطفال في حضانة أمهم لهم، هذا بالإضافة إلى حقن الدماء وضمان السلم الأهلي.

أيضا يقدم الصندوق المساعدة القانونية لتحصيل قيمة النفقة المفروضة لمتوجهات لجأن إلى الصندوق لطلب المساعدة في تنفيذ حكم نفقة. ومن بينها أسرة

أسباب عدم استكمال عدد من طلبات الاستفادة

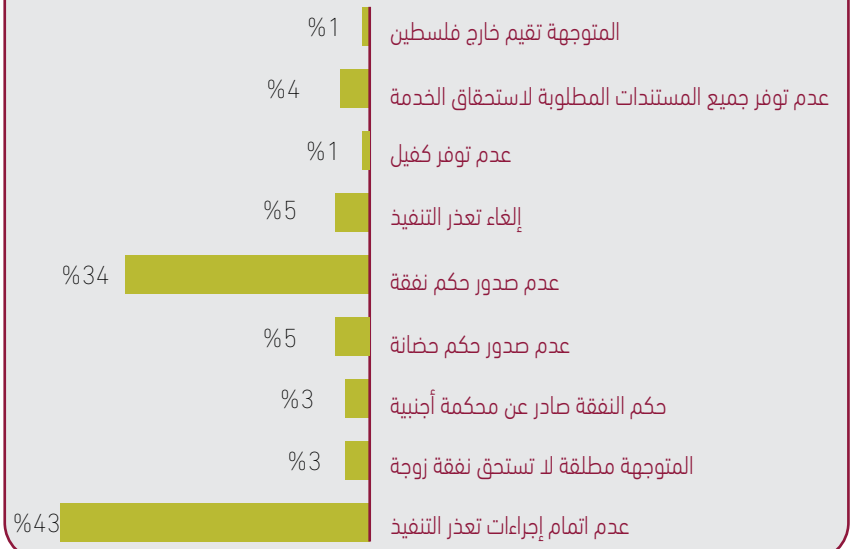

تعيلها إمرأة تهرب زوجها من التزاماته في النفقة على زوجته وأولاده، منذ ما يقارب السنتين. وكانت المتوجهة معيلة الأسرة قد توجهت بطلب المساعدة القانونية من الصندوق لحماية حقها في النفقة وأطفالها الثلاثة، وبعد استيفاء شروط الاستفادة من هذه الخدمة، تم تنفيذ الحكم، واتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية بحق الأب، الأمر الذي أدى إلى تحصيل مبلغ 9 آلاف شيقل من الأب المكلف بالإنفاق من أصل الدين المتراكم عليه والبالغ 31 ألف شيقلا .

أيضا قام الصندوق بتنفيذ (18) حكم نفقة في جميع مناطق الضفة، نتيجة للحاجة الملحة للفئات المستحقة للنفقة التي تتوجه للصندوق لطلب المساعدة، نتيجة الصعوبات التي تواجههم في تنفيذ أحكام النفقة في دوائر التنفيذ، لأسباب متعددة منها الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، والقانونية.

في السياق ذاته، وبناء على التجربة السابقة التي تميز بها الصندوق في العام 2019 باعتبارها هي الأولى في حماية حق الأطفال بهويتهم القانونية كأبسط حقوقهم الإنسانية بموجب شهادة الميلاد، قام الصندوق هذا العام 2020 بإصدار (5) شهادات ميلاد وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية بعد اعتراض ومحاولات حثيثة من قبل الآباء لمنع استصدارها في محاولة للضغط على زوجاتهم للتنازل عن حقهن في النفقة وانتزاع حضانة الأطفال.

ورغم محاولات الصندوق في تقديم الخدمة لجميع مستحقي النفقة إلا أن هناك إخفاقات حصلت في استكمال طلب الاستفادة لما مجموعه (94) شخص، كان ذلك نتيجةً لوجود نقص في المعلومات والأوراق والمستندات القانونية المطلوبة، على النحو الذي يوضحه الرسم البياني التالي:

بطاقات إلكترونية للمقدسيات المستحقات للنفقة

في إطار دعم صمود المقدسيين في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتنسيق مع صندوق النفقة، مجموعة من البطاقات الإلكترونية للمقدسيات المستحقات للنفقة ممن يرأسن أسرهن. وتبلغ قيمة كل بطاقة 340 شيقل، وذلك لتمكين النساء من تأمين احتياجاتها من المواد الغذائية والمواد الصحية.

صندوق النفقة الفلسطيني
May 19, 2020

مسؤوليتنا نكفل حق

ضمن سلسلة خدمات المساعدة القانونية الإضافية المجانية، حصل الصندوق حقوق النفقة لأسرة تعيلها إمرأة من الأب المتهرب من التزاماته منذ ما يقارب السنتين. وكانت المتوجهة معيلة الأسرة قد توجهت بطلب المساعدة القانونية من الصندوق لحماية حقها في النفقة وأطفالها الثلاثة بتاريخ 2019/10/27 لمتابعة الإجراءات التنفيذية في الملفات لحين حصولها على حقها.

وقالت محامية الصندوق زينة خلفة، بأنه وبعد استيفاء شروط الاستفادة من هذه الخدمة، «اتخذنا عدة إجراءات قانونية منها، استصدار أمر حبس بحق المحكوم عليه، بحث وتحري على أمواله المنقولة وغير المنقولة لدى سلطة النقد؛ دائرة تسجيل الاراضي (الطابو)؛ دائرة ضريبة الاملاك (المالية)؛ ودائرة السير؛ وغيرها من الجهات ذات العلاقة». ولاحقاً لهذه الإجراءات المتخذة أكدت خليفة: «أن الأب المتهرب من التزاماته تجاه أطفاله وزوجته دفع مبلغ 9000 شيكل كنفقة زوجة وأطفال من أصل 31 الف شيقل متراكمة عليه منذ سنتين».

وختمت خلفة قولها: «أن الصندوق سيواصل الدفاع عن حق المتوجهة وأطفالها حتى تحصيل كامل حقوقهم».

القسم الرابع

استدامة الصندوق

يعتمد الصندوق بشكل رئيسي وحسب القانون المؤسس والقرار بقانون المعدل له، على موارد الصندوق المالية الرئيسية المتأتية من رسوم عقود الزواج وحجج الطلاق وشهادات الميلاد، بالإضافة إلى مجموعة من الإيرادات الظاهرة في الرسم البياني أدناه، والذي يظهر نسبة مساهمة كل إيراد من إيرادات الصندوق مقارنة مع الأخرى خلال العام 2020:

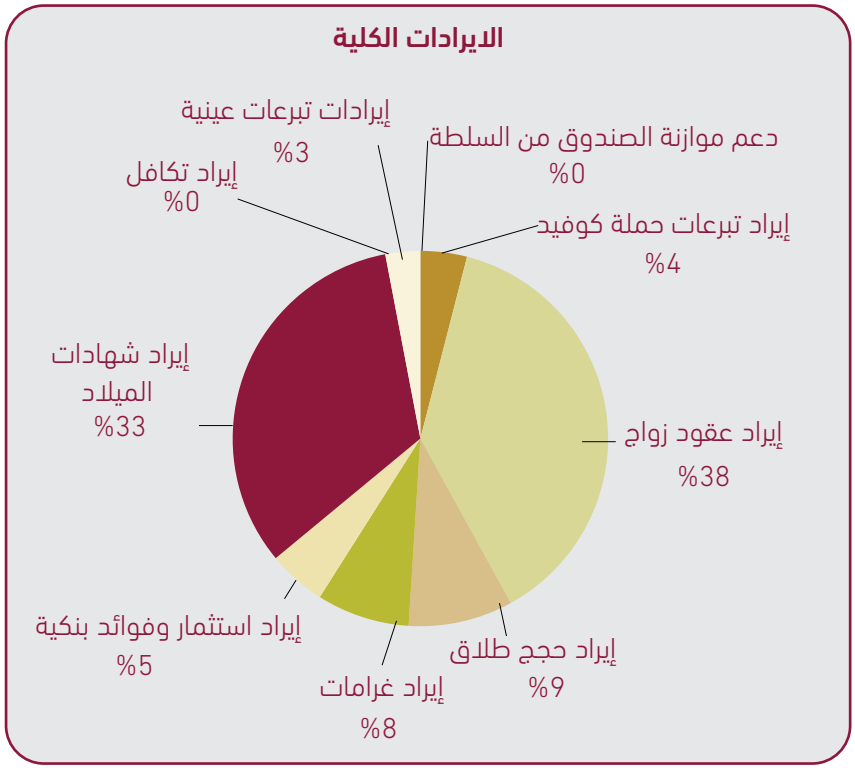

ومن الجدير ذكره أن الايرادات في العام 2020 انحرفت سلبا بمبلغ (543,935.48) عن المتوقعة ويعود ذلك لجملة من الأسباب أهمها الانحراف السلبي في الإيرادات بقيمة 1,546,079.71 شيقلا والتي شملت الآتي: 1) انخفاض في ايرادات عقود الزواج و حجج الطلاق بمبلغ 1,453,976 شيقلا؛ انخفاض في التبرعات من السلطة الفلسطينية بمبلغ 400,000 شيقلا؛ انخفاض في ايراد الغرامات بمبلغ 72,725.17 شيقلا؛ انخفاض في ايراد الطوابع بمبلغ 61,800 شيقلا. وفي المقابل شهد ايراد الاستثمار والفوائد البنكية زيادةً بمبلغ 143,455.24 شيقلا.

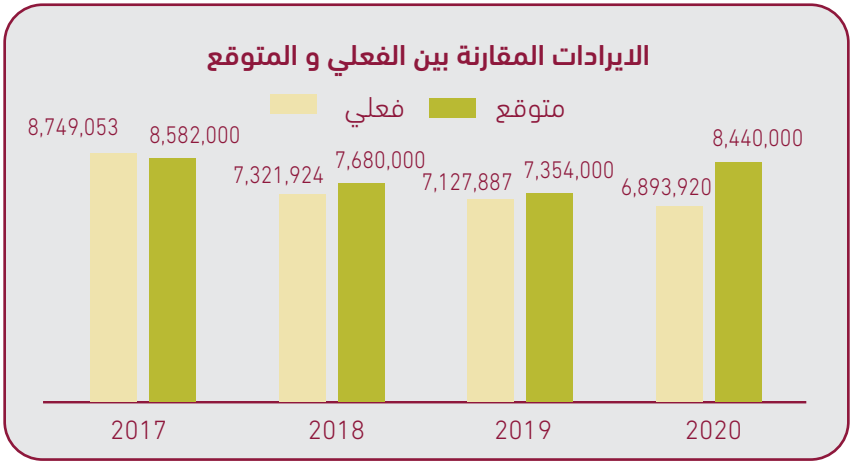

والرسم البياني التالي يظهر الفرق بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة خلال الأعوام 2017 – 2020 بعملة الشيقل:

الرقابة والمتابعة

ينسجم الهيكل التنظيمي مع استراتيجيات وأنشطة الصندوق، حيث تعمل الإدارات المختلفة ضمن مسؤوليات وواجبات محددة بتنسيق فعال مع بعضها البعض من أجل ضمان العمل ككيان واحد داخل الصندوق. واستنادا إلى دليل السياسات والإجراءات الإدارية، فإن جميع الموظفين لديهم وصفا وظيفيا محددا يتماشى ودور كل منهم داخل كل إدارة من الإدارات. على الرغم من هذا الوضوح، لا يزال الصندوق يعاني من قلة عدد الموظفين/ الموظفات، وبالتالي يتم تكليفهم بمهام ومسؤوليات داخل الإدارات الأخرى المعنية. وهذا يشكل عبئاً إضافياً على الموظفين خاصة في مجالات التنسيق والمتابعة مع الجهات المختلفة. وفي ضوء هذا التحدي، عمل الصندوق على فحص التحديات التي تواجهه من خلال مراجعة الهيكل التنظيمي وتنقيحه بما يضمن الاستجابة لطبيعة العمل وحجمه، وذلك تماشيا مع رؤية وخطة الصندوق الاستراتيجية التي بدأنا العمل على تطويرها لخمس سنوات.

المؤشـــر الأول: التواصل بين موظفي/ات الصندوق.

تتبنى إدارة الصندوق آلية واضحة للتواصل مع الموظفين/ ات بما في ذلك الاجتماعات الدورية للطاقم واجتماعات الإدارة والاجتماعات بين الإدارات واجتماعات الموظفين الفردية. ويتم استثمار هذه الاجتماعات بمراجعة خطط العمل التنفيذية للموظفين/ ات لتقييم الأداء العام لهم. بحيث يتم رصد الإشكاليات والتحديات التي تواجه الموظفين أثناء تنفيذ مهامهم، هذا بالإضافة إلى استعراض البرامج وسبل تنفيذها. أما المهام والتحديات والتدابير والخطط البديلة التي يلجأ إليها الصندوق يتم استخدامها لتحقيق الفعالية الشاملة للبرامج جنباً إلى جنب مع عمليات الإدارة التكييفية التي تشمل حلقات التغذية الراجعة المستمرة من أصحاب الحقوق. علاوة على ذلك، يتم إصدار التعاميم والتوجيهات الإدارية لجميع الموظفين/ ات بهدف تنظيم سير عمل الصندوق والتأكد من أن جميع الموظفين /ات على اطلاع دائم بجميع التطورات داخليًا وخارجيًا.

المؤشر الثاني: الأرشـــفة وذاكـرة المؤسسـة

يحتفظ صندوق النفقة بنسخ ورقية وأخرى إلكترونية لجميع الملفات والمستندات، يتم تعقبها من خلال نظام أرشفة وخادم محوسب. يتم الاحتفاظ بالوثائق التنظيمية الداخلية والوثائق الخارجية والمراسلات في النظام الإلكتروني من أجل دعمها في حالة وجود ملفات ورقية تالفة. علاوة على ذلك، يتم الاحتفاظ بالمعلومات التنظيمية على ورقة EXCEL لتسهيل الوصول إلى المستندات المطلوبة بسهولة.

في عام 2020، انتهى الصندوق من تحديث نظام الموارد البشرية الإلكتروني الخاص به، لمساندته في إدارة موارده البشرية وتنظيم العمل. ويشمل النظام عدة مستويات منها: التوثيق الشامل لمعلومات وبيانات الموظفين الديمغرافية، العائلية والوظيفية، أرشفة مستندات وأوراق الموظفين، ضبط دوام الموظفين من حيث الحضور، الانصراف، الغياب، التأخير، العمل الإضافي والمأموريات في مختلف فروع الصندوق بما في ذلك توفير نظام إدارة الرواتب.

ضمان الشفافية والمساءلة

يعمل الصندوق منذ بدايات تأسيسه وحتى اللحظة على ضمان وصول موارده إلى مستحقيه بفعالية وكفاءة، وذلك بتعزيز معايير المساءلة والشفافية باعتبارها مبدأ أساسيا لإدارة المؤسسة بطريقة تضمن تعزيز حق الوصول للمعلومات بشكل سلس. كونها أداة رقابية ذاتية وجوهرية في ضمان ضبط الكفاءة وجودة العمل، واتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط والمراجعة المستمرة للأنظمة والإجراءات المعمول بها في الصندوق لتطويرها، بحيث تكون أكثر مراعاة وأكثر استجابة للاحتياجات الإدارية والوظيفية من جهة، كما احتياجات الفئات المستحقة للنفقة من الصندوق. وذلك لضمان تقديم خدماته المالية لمستحقيها من أصحاب الحقوق على وجه السرعة وفي أوقات محددة ومنتظمة بشكل فعال وسلس ينسجم مع تحقيق العدالة بشقيها: الحماية والمساءلة. وبناء عليه يتبنى الصندوق جملة من السياسات والإجراءات على النحو التالي:

1. رصد كل المعلومات وأدقها للوصل إلى بيانات أكثر جودة تفضي إلى استخدام موارد الصندوق المالية والبشرية بفعالية أكبر

2. يتبنى الصندوق سياسة الإفصاح عن جميع الوثائق المقدمة إلى الجهات المختلفة وعن تقاريرهم التي يصدرها أثناء الأنشطة التشغيلية مثل الاستراتيجيات، البرامج والمشاريع، الوثائق القانونية والمالية وجميع تقاريرهم الدورية.

3. اعتماد سياسة مكافحة الفساد، فالصندوق بدوره استثمر فترة الجائحة لمراجعة سياساته لمواءمتها مع أفضل الممارسات المتطورة، بهدف منع التدليس والفساد في البرامج والخدمات المقدمة والأنشطة على كافة المستويات. وهذه السياسة من وجهة نظر الصندوق تكفل عدم التسامح مطلقا مع التدليس والفساد.

4. غرس القيم والثقافة المؤسساتية، إذ يسعى الصندوق جاهدا ومنذ تأسيسه وخاصة خلال جائحة كورونا إلى تذويت وتعميق القيم والثقافة المؤسساتية إيماناً منا بأن طاقم الصندوق هم أكثر أصولنا قيمة، كونه يترجم رؤية وفلسفة الصندوق عمليا على أرض الواقع. وعليه، فقد تبنى الصندوق جملة من الإجراءات التي تضمن فحص احتياجات وحكايا الأسر المستحقة للنفقة بطريقة مستمرة تحت جناح من السرية والتفهم لهم كذوات فاعلة وتقديم كل الخدمات اللازمة لتمكينهم والرفع من مستوى مشاركتهم في المجتمع والتي ينفذها موظفو الصندوق. وهذا بدوره يعطي الأولوية للأخذ بالقيم والمبادئ التوجيهية لتعزيز قيم العدالة.

فاطمة المؤقت

Hadeel